الأمم المتحدة

A/72/PV.94

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثانية والسبعون

الجلسة العامة **٩٤**

الثلاثاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد لايتشاك ..... (سلوفاكيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠ من جدول الأعمال

تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والإعلانين السياسيين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

تقرير الأمين العام (A/72/815)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أرحب بالأعضاء في القاعة في المناقشة السنوية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن هذه فرصة للتعرف على التقدم المحرز وعلى العقبات التي ما زلنا نواجهها في القضاء على الإيدز في عالمنا. سأثير ثلاث نقاط موجزة قبل إعطاء الكلمة للآخرين.

أولا، لا يزال فيروس نقص المناعة البشرية يشكل تحديا هائلا. وبالفعل كانت هناك قصص نجاح وتم إحراز تقدم. فقد طورنا علاجا أفضل مضادا للفيروسات العكوسة. ويعيش المصابون بالفيروس الآن حياة أطول وبصحة أوفر. وما زلنا نرى أعدادا أقل من الأمهات يمتن أثناء الحمل أو ينقلن الفيروس إلى أطفالهن. وعموما، فقد طرأ انخفاض بنسبة ٤٠ في المائة في عدد الإصابات الجديدة بين ٢٠٠٠ و ٢٠١٦. ولكن يجب علينا أن نكون واضحين: لا يسعنا أن نتباطأ. فما زال الفيروس يحدث تأثيرا فتاكا ومدمرا على الناس في جميع أنحاء العالم. فقد مليون شخص أرواحهم بسبب الأمراض المتصلة بالإيدز في العام ٢٠١٦، والأدوية والعلاجات الجديدة ليست متاحة للجميع – ٥٣ في المائة فقط من الناس يمكنهم الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. ولذلك يجب علينا العمل بشكل أكثر جدية. وذلك هو سبب التزامنا بإنهاء وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وذلك هو سبب وجودنا هنا اليوم.

ثانيا، يمكننا الاستفادة من جلسة اليوم في استكشاف فرص القيام بالمزيد من العمل. وأود أن أسلط الضوء على اثنتين منها تحديدا. الفرصة الأولى هي الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السل، المقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر، والذي سيكون أول اجتماع من نوعه وسيكون له أثر كبير على العمل الذي نقوم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

به هنا. إن المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر عرضة من غيرهم بواقع ٢٠ إلى ٣٠ مرة للإصابة بالسل النشط، وهو ما يمثل مزيجا قاتلا. ودون العلاج المناسب، فإن جميع المصابين بالفيروس تقريبا من المصابين أيضا بالسل سيموتون. وفي أيلول/سبتمبر أيضا، ستعقد الجمعية العامة الاجتماع الرفيع المستوى الثالث لها بشأن الأمراض غير المعدية، الأمر الذي سيشكل فرصة كبيرة أخرى. فالمصابون بفيروس نقص المناعة البشرية أكثر عرضة من غيرهم بكثير للإصابة بالأمراض غير المعدية. ولهذا السبب، فإننا بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى نهج أكثر تكاملا. ويجب أن نستخدم هذين الاجتماعين وغيرهما من المناسبات والمنابر للدفع قدما بهدفنا المتمثل في القضاء على هذا المرض بحلول عام ٢٠٣٠.

ثالثا وأخيرا، لا يمكن أن ننسى أن العمل الذي نقوم به اليوم يرتبط بأهدافنا وغاياتنا الأخرى. ولا يمكننا أن نكتفي بالكلام عن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. فالأمر لا ينحصر في الفيروس؛ ويجب علينا أيضا النظر في سياقه. والواقع أننا لا نواجه حالة متكافئة. فاحتمالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ليست نفسها بالنسبة للجميع. واحتمالات النجاة من الفيروس ليست نفسها بالنسبة للجميع. وليس هذا هو ما ينبغي أن يكون عليه الحال. ولا يسعنا مواصلة ترك أشخاص يتخلفون عن الركب. وتوفير الرعاية الصحية للجميع يمكن أن يساعد في إعطاء فرصة للجميع وفي ضمان تكافؤ الفرص. ونحن جميعا نعلم أن الرعاية الصحية بالغة الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ولهذا السبب، جرى تكريس هدف لها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، هو الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة. ولذلك، التزمنا، كجزء منها، بتحقيق التغطية الصحية للجميع. وستُدرج هذه المسألة في جدول أعمال الجمعية العامة في عام ٢٠١٩. ويمكن لذلك أن يُعجل حملتنا للقضاء على الإيدز نهائيا.

إننا نسير على الطريق الصحيح. ولذلك، ينبغي أن يحدونا الأمل، ولكن دون أن نشعر أبدا بالرضا عما حققناه. فلنواصل المسيرة. ولنواصل مكافحة الفيروس والوصمة الملازمة له. ولنتكلم بصوت أعلى إحياء لذكرى أولئك الذين توفوا ولدعم المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز اليوم.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (*تكلم بالإنكليزية*): إننا في منتصف المدة نحو الوفاء بالتزامات المسار السريع لعام ٢٠٢٠ التي وافقت عليها الجمعية العامة في عام ٢٠١٦. ويحرز العالم تقدما جيدا صوب القضاء على انتشار وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. واختبار فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج منه متاحان للمزيد من الناس. ومنذ عام ١٩٩٠، ازدادت إمكانية الحصول على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لتشمل أكثر من ٢٠ مليون شخص. وبينما يواصل معدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل التراجع ويصاب عدد أقل من الأطفال بفيروس نقص المناعة البشرية، فإننا نقترب من تحقيق جيل خال من الإيدز. ولكن التقدم متفاوت وهش. وتشهد جميع القارات تزايد تخلف الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة عن الركب، ولا تزال الشابات عرضة للخطر بدرجة غير مقبولة في البيئات التي ترتفع فيها نسبة الإصابة بالفيروس. ويجب علينا تمكين الشباب من حماية أنفسهم من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشمل ذلك توفير مجموعة كاملة من خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية ووضع استراتيجيات للحد من الضرر للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات ولحصول الشباب المصابين بالفيروس على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

إن الوقاية هي العامل الرئيسي لكسر حلقة انتقال الفيروس. وتركز خريطة طريق الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لعام ٢٠٢٠ صراحة على المراهقات والشابات والفئات السكانية الرئيسية المعرضة للخطر. وزيادة التركيز على حقوق الإنسان والفئات السكانية الرئيسية والمساواة بين الجنسين أمر أساسي. كما أن تعزيز القيادة والاستثمار أمر أساسي لإزالة

الحواجز الاجتماعية والسياسية التي تجعل الحصول على الخدمات الضرورية بعيدا عن متناول الكثيرين.

تدعو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ إلى اتباع نهج متكامل إزاء التحديات الإنمائية. وترتبط جهودنا الرامية إلى القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية بمجالات رئيسية أخرى، مثل الملاريا والسل والحصول على الأدوية والتهديد المتزايد لمقاومة مضادات الميكروبات. وتحقيق النجاح يقتضي منا تعزيز الروابط بين هذه المجالات وبناء نظم صحية مستدامة وقادرة على التكيف، ترتكز على مبادئ حقوق الإنسان والإنصاف. ويوفر اجتماعا الجمعية العامة رفيعا المستوى لهذا العام بشأن السل والأمراض غير المعدية، اللذان أشار إليهما الرئيس توا، فرصتين رئيسيتين لاستكشاف طريقة جديدة للتفكير والعمل تتجاوز نُهج الأمس الانعزالية التي تركز على أمراض بعينها. ولنتطلع أيضا إلى اجتماع عام ٢٠١٩ الرفيع المستوى بشأن توفير الرعاية الصحية للجميع لبناء الاتساق عبر المشهد الصحي العالمي بشأن التمويل والبرمجة والمساءلة.

وما كنا لنتمكن من تحقيق تقدم في القضاء على هذا الوباء لولا المناصرة والتضامن القويين والتحلي بروح المسؤولية المشتركة. ويجب علينا الحفاظ على هذه الروح. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة عشرة لأحد أهم الالتزامات بالقضاء على وباء الإيدز: خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز. ونشيد بالولايات المتحدة الأمريكية على التزامها الثابت والسخي. وفي الشهر المقبل، سيجتمع العلماء والمناصرون لهذه القضية من جميع أنحاء العالم، والعديد منهم معنا اليوم، في أمستردام في إطار المؤتمر الدولي الثاني والعشرين المعني بالإيدز. ومنذ بداية الاستجابة العالمية، ساعد هذا التشابك بين العلم والدعوة على تشكيل السياسات وتوسيع نطاق حصول الملايين في جميع أنحاء العالم على العلاج والدعم القائمين على الحقوق.

وفي هذه اللحظة المحورية، يجب أن نجدد تركيزنا والتزامنا المشترك بإيجاد عالم خال من الإيدز. فلم يتم القضاء على الوباء بعد، ولكن بالإمكان تحقيق ذلك. ويجب علينا جميعا القيام بدورنا. فلنمض قدما بروح شراكة جديدة جريئة لكسر حلقة انتقال فيروس نقص المناعة البشرية ولتوفير الصحة والرفاه للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمين العام على بيانه.

السيد أمايو (كينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم مجموعة الدول الأفريقية. وقد كان من المقرر أن يدلي أخي، الممثل الدائم لموريشيوس، بهذا البيان بصفته رئيس المجموعة لهذا الشهر، ولكن لديه ارتباطات أخرى وطلب مني أن أدلي به نيابة عنه.

أشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على ملاحظاتهما، دعما للجهود الرامية إلى القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتود المجموعة الأفريقية أن تشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع السنوي الأول لاستعراض الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعُتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وتحيط المجموعة علما بتقرير الأمين العام المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“ (A/72/815)، وكذلك بالتوصيات الواردة فيه.

في البداية، تود المجموعة الأفريقية أن تؤكد من جديد التزامها القوي بمكافحة وباء الإيدز. وتواصل أفريقيا، بدعم من الشركاء، إحراز تقدم كبير في التصدي لوباء الإيدز حيث استقر معدل الإصابات الجديدة في العديد من بلدان القارة. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به، إذ يواصل فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز التأثير بشكل غير متناسب على أفريقيا

جنوب الصحراء الكبرى، مع استمرار ارتفاع خطر الإصابات الجديدة بين الشابات بصفة خاصة. وشكلت الإصابات الجديدة بالفيروس ٢٦ في المائة من جميع الإصابات المسجلة في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في عام ٢٠١٦. وبينما نجري استعراض اليوم بشأن التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وكجزء من الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠، نؤكد مجددا ضرورة اتباع نهج عالمي شامل ومتكامل إزاء الفيروس والإيدز، بما في ذلك القيام باستثمارات من أجل تحقيق هذه الغاية.

يجب تقديم العلاج لجميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. ومن واجبنا أيضا حماية الأجيال القادمة من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. كما يجب علينا القضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال وضع برامج قوية للتوعية، والتعليم لمنع الناس من تبني سلوك محفوف بالمخاطر. ويتعين علينا أن نعزز المبادرات الرامية إلى منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، وأن نستثمر بشكل أكبر لإنهاء تعرض الشباب، لا سيما الشابات والمراهقات، لحالات إصابة جديدة في أفريقيا.

وقد اتخذت دول الاتحاد الأفريقي تدابير هامة على مختلف المستويات، بما في ذلك اعتماد خارطة الطريق بشأن المسؤولية المشتركة والتضامن العالمي فيما يخص مكافحة الإيدز والملاريا والسل. ويشكل تعهدها في مؤتمر القمة الخاص، الذي عقد في أبوجا في شهر تموز/يوليه ٢٠١٣، والتزامها المستمر بتخصيص ١٥ في المائة من ميزانية الدولة للقطاعات الصحية، دليلا واضحا على إرادتها السياسية القوية لتعزيز الملكية والمساءلة وإقامة الشراكات. كما أنها ملتزمة أيضا بتسريع التقدم لتحقيق نتائج واضحة من خلال التمويل، والحصول على الدواء وتحسين الإدارة، من أجل مساعدة البلدان على التوصل إلى حلول مستدامة وطويلة الأجل.

ومع ذلك، نلاحظ بقلق أن مواجهة الإيدز فيما يتعلق بالأطفال لا تزال ضعيفة، حيث يوجد الآن ما يصل إلى ١,٥ مليون طفل مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ولسوء الحظ، يشكل ذلك نصف الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم. ولا تزال مستويات العلاج منخفضة كذلك، حيث لا يتلقى العلاج نحو ٥٠ في المائة من الأطفال المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وعلاوة على ذلك، لا تحصل جميع النساء الحوامل على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، أو لا يستفدن من اختبار فيروس نقص المناعة البشرية.

إننا نؤكد من جديد على ضرورة أن يستمر التصدي للإيدز في تعزيز التقدم الذي يهدف إلى القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل أثناء الحمل والولادة والرضاعة الطبيعية. ويتعين أن تحظى زيادة إمكانية الوصول إلى خدمات التشخيص والعلاج المبكر للأطفال والرضع، والتي تتطلب أنظمة وآليات صحية معززة، بالاهتمام الذي تستحقه.

ونلاحظ على وجه الخصوص أن التقرير يشير إلى أن الزيادة الكبيرة في علاج الأطفال لا تسير على الطريق الصحيح لتحقيق الغاية العالمية لعام ٢٠١٨ المتمثلة في علاج ١,٦ مليون طفل. ولذلك، نؤكد من جديد الحاجة إلى ضمان استمرار استفادة إجراءات مكافحة الإيدز من التقدم المحرز في اتجاه القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وسيتطلب القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ بذل جهود مركزة على النساء والأطفال، عن طريق تحسين برامج مكافحة الإيدز الذي تعاني منه الأمهات والأطفال، في جميع أنحاء أفريقيا، إذا أردنا بلوغ الغاية العالمية المتمثلة في علاج ١,٦ مليون طفل.

وعلى نفس المنوال، نعتقد أنه يمكن بلوغ عدم ظهور أي إصابات جديدة مطلقا، والقضاء تماما على التمييز والوفيات الناجمة عن الإيدز قبل حلول عام ٢٠٣٠. ونؤكد من جديد على أهمية الوقاية والتوعية والتثقيف بشأن أساليب الحياة الصحية. ويتعين أن يكون العلاج والابتكار المتعلق بالأدوية الجديدة، بما في ذلك اللقاحات، في صميم جهودنا. وتعيد المجموعة الأفريقية التأكيد على الحاجة إلى نقل التكنولوجيا وبناء القدرات والوصول إلى الأسواق، والدعم للإستفادة من جوانب مرونة حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بما في ذلك عن طريق تبسيط وتعزيز الإجراءات التنظيمية المطبقة في المجال الصحي.

وعلاوة على ذلك، تقر المجموعة بأن الفقر والبطالة يؤديان إلى تفاقم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ويتطلب القضاء على مرض الإيدز إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات من خلال اتخاذ تدابير الحماية الاجتماعية والدعم المالي والإنجاز التعليمي بين النساء والفتيات للحد من المخاطر الشخصية التي تواجهها المرأة. إننا نشيد بالتوصية الواردة في التقرير بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للنساء والفتيات كأدوات بالغة الأهمية للحماية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

وتتطلع المجموعة إلى عقد أول اجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة السل، سيعقد في شهر أيلول/سبتمبر. ونأمل أن يحدد الاجتماع ويعتمد التزامات جريئة وقابلة للتنفيذ من شأنها أن تضعنا على الطريق لإنهاء مرض السل بحلول عام ٢٠٣٠، وهو المرض الذي لا يزال السبب الرئيسي للوفاة بين الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

ولذلك، نؤكد من جديد دعمنا للمؤتمر الوزاري لمنظمة الصحة العالمية لإنهاء مرض السل في عصر التنمية المستدامة، الذي عقد في العام الماضي في موسكو، وكذلك التزامه الجماعي بتحقيق تغطية صحية شاملة، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق خدمات مكافحة مرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية التي تركز على البشر. ونوافق تماما على التوصية بسد فجوة التمويل البالغة ٢,٣ بليون دولار من خلال الموارد المحلية والدولية من أجل تسريع علاج فيروس نقص المناعة البشرية وما يرتبط به من مرض السل.

إن المجموعة الأفريقية تؤكد من جديد الحاجة إلى تحسين الوقاية والتشخيص والعلاج وأنظمة المراقبة القوية. وندعو إلى تعزيز النظم والآليات الصحية والوصول الشامل إلى هذه الخدمات. ومن المهم بنفس القدر توفير التثقيف الصحي الجنسي المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية. ويمكن أن يساعد تضمين التربية الجنسية الملائمة للعمر في المناهج المدرسية في التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية وآثاره وكيفية إدارته، وبالتالي التأثير في السلوك الجنسي.

وتشعر المجموعة بالقلق من استمرار الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، الأمر الذي يقوض المكافحة الفعالة للإيدز، مع استمرار مواجهة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جميع مناطق العالم. وتدعو مجموعة البلدان الأفريقية إلى زيادة الموارد المخصصة للمكافحة الفعالة لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، بما في ذلك تنفيذ خطة عمل أديس أبابا، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدعم الخطط والإستراتيجيات الوطنية، وكذلك وضع خطة تمويل وبذل جهود مشتركة متعددة الأطراف بغية مكافحة هذا الخطر.

أخيراً، نعتقد أنه لا يمكن تحقيق القضاء على الإصابات الجديدة تماما، أو عدم التمييز، أو الإصابة بمرض الإيدز، بحلول عام ٢٠٣٠، إذا تم التأكيد كما قلت سابقاً، على التعليم العالي الجودة والوقاية والدعوة والحصول على أدوية ميسورة التكلفة، ونُظم صحية قوية.

إسمحوا لي الآن أن أدلي ببيان، لا يتجاوز دقيقتين، بصفتي الممثل الدائم لكينيا.

أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وإتاحة الفرصة لنا للتحدث بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتبادل أفكارنا بشأن إعادة تنشيط الاستجابة لمكافحة الإيدز لتحفيز التنمية المستدامة. إننا نرحب بتقرير الأمين العام ونحيط علما بتوصياته.

لقد اجتمعت الدول الأعضاء في شهر حزيران/يونيه، واتفقت على استراتيجية سريعة بشأن القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ من خلال تسريع مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية. وفي منتصف الطريق إلى التزامات المسار السريع لعام ٢٠٢٠، نحيط علما بحقيقة أن التقدم المحرز حتى الآن غير كاف بشكل خاص فيما يتعلق برغبتنا في القضاء على الوباء. إن كينيا بلد يعاني من مشكل فيروس نقص المناعة البشرية، حيث يعاني فيها ما يناهز ١,٥ مليون شخص من الإصابة بهذا الفيروس. ومما يؤسف له أن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز يمثلان ٢٩ في المائة من الوفيات السنوية في بلدنا ويشكلان ١٥ في المائة من العبء الكلي للأمراض.

وقد عرض فخامة الرئيس أوهورو كينياتا مؤخرا رؤيته للخطط الأربع الكبرى، التي تعيد تركيز أولويات كينيا الإنمائية للسنوات الخمس المقبلة. وتشمل الأمن الغذائي والتغذية والسكن الميسور التكلفة والصناعات التحويلية والرعاية الصحية الشاملة. وقد أصدرت وزارة الصحة بالفعل مبادرة سريعة النتائج من أجل تسريع تنفيذ الرعاية الصحية الشاملة. وستشمل تلك المبادرة اختبارات فيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الوقاية والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة كمجموعة، الأمور التي تشكل أمرا بالغ الأهمية لتحقيق التغطية الصحية الشاملة للكينيين.

وقد كان حوالى ٧٥ في المائة من الأشخاص المؤهلين الذين يعيشون بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون العلاج بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وقد مر سبعة وسبعون في المائة منهم بتجربة ناجحة لقمع الحمل الفيروسي. ويسعدني أن أذكر أن ذلك نجم عنه انخفاض بمقدار ٥٢ في المائة من العدد المسجل للوفيات المرتبطة بالإيدز بين ٢٠١١ و ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ذلك – وأعتذر على هذا العدد الكبير من الإحصاءات، غير أنها مهمة – سجل انخفاض في معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين بنسبة ٥٦ في المائة في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٩ سنة، بينما انخفض عدد الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة بنسبة ٥٧ في المائة.

ولضمان أن يتزود الشباب بالمهارات والمعرفة والقدرة على حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية وأن يحصلوا على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية بحلول عام ٢٠٢٠، يسر الحكومة أن تعلن أن ٧٠ في المائة من المصابات من النساء في سن الإنجاب بفيروس نقص المناعة البشرية يحصلن على خدمات تنظيم الأسرة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض عام بنسبة ٤٠ في المائة في عدد الإصابات الجديدة بين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة. وعلاوة على ذلك، سجل انخفاض بنسبة ٤٦ في المائة في الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية وسط الشابات، إلى جانب انخفاض بنسبة ٥٨ في المائة في الإصابات بين الشباب.

وقد كانت حكومة كينيا كذلك ملتزمة بالقضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية بين الأطفال بحلول عام ٢٠٢٠، بضمان حصول الأطفال على علاج فيروس نقص المناعة البشرية. وقد سجلت كينيا انخفاضا عاما بنسبة ٣٨ في المائة في الإصابات الجديدة بالفيروس بين الأطفال. وكذلك كان هناك انخفاض بنسبة ٦٢ في المائة في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين النساء، بينما تلقت ٧٦ من الأمهات الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة.

إن كينيا ملتزمة بكفالة أن يتلقى الأشخاص الذين يعيشون بيننا المعرضون أو المتأثرون بفيروس نقص المناعة البشرية، حماية اجتماعية مراعية لفيروس نقص المناعة البشرية. وقد تم تنفيذ نظام الحماية الاجتماعية، الذي يوفر تحويلات نقدية عادية ويمكن التنبؤ بها إلى الأسر الفقيرة والضعيفة، بنتائج إيجابية جدا. وقد استفادت أكثر من ٠٠٠ ٢٤٠ أسرة معيشية – ما يصل إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٥٠٠ من الأيتام والأطفال الضعفاء اعتبارا من عام ٢٠١٥ – من نظام الحماية الاجتماعية.

كما تدرك الحكومة أن الموارد المخصصة لبرمجة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تظل عنصرا حاسما للاستجابة الفعالة. ونحن ملتزمون بتطوير آليات للتنمية المستدامة والاستثمار في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية الذي يستهدف العوائد. وكذلك عملنا على إدماج فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض غير المعدية في التحليلات النسبية للتكاليف والفوائد.

وعلى الرغم من أن الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية كانت ممولة إلى حد كبير من الجهات المانحة، زادت حكومة كينيا التمويل المحلي لاستجابة كينيا للإيدز بنسبة ٢٩ في المائة منذ عام ٢٠١٣ – من ٢٠ بليون شلن كيني خلال الفترة ٢٠١٣–٢٠١٤ إلى ٢٦ بليون شلن كيني في ٢٠١٥–٢٠١٦. ونلاحظ مع القلق أن الموارد المتاحة للاستجابة العالمية للإيدز، لا تستوفي الالتزامات التي قطعت في ٢٠١٦. وأدعو الدول الأعضاء إلى الالتزام بسد فجوة الاستثمارات البالغة ٧ بلايين دولار المطلوبة للقضاء على الإيدز وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الختام، فإن البلدان التي تنوء بعبء ثقيل مثل كينيا لا يمكنها أن تحقق تلك الإنجازات والأهداف الاستراتيجية من دون التعاون وتكريس الدعم من الشركاء. ونود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأن نعبر عن دعمنا لشراكة الوكالات الست، على مواصلة العمل بمثابة مُسرِّعة للصحة العالمية وحاضنة لإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

السيد ميرو (جمهورية تنزانيا المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ويتوافق هذا البيان مع البيان الذي قدمه ممثل جمهورية كينيا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية.

في البداية، أعيد تأكيد التزام الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الثابت بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولذلك، فإننا نرحب بهذه الفرصة لتقييم التقدم المحرز والتحديات في تحقيق الأهداف والمعالم الرئيسية الجريئة الواردة في إعلان ٢٠١٦ السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي اعتمدته الجمعية العامة في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في حزيران/يونيه ٢٠١٦. وعلى الرغم من التقدم المحرز على الصعيد العالمي، فإن العبء الواقع علينا من المرض لا يزال مرتفعا. وعلى الرغم من أنه قد تم خفض الحالات الجديدة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، فإنها لا تزال مرتفعة جدا بالمقارنة مع المناطق الأخرى.

غير أن حكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد خطت، منذ اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في العام ٢٠٠١، خطوات واسعة على الصعيدين المحلي والإقليمي على السواء لتعزيز السياسات الرامية إلى تحسين الاستجابة لاحتياجات شعوبنا في مجال الرعاية الصحية. وتشمل تلك الخطوات توقيع رؤساء دول وحكومات الجماعة على إعلان ماسيرو لعام ٢٠٠٣ بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والإنشاء اللاحق لصندوق الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي الخاص لمكافحة فيروس نقص

المناعة البشرية والإيدز لدعم التدخلات الإقليمية لاستكمال الاستجابات الوطنية.

وقد بذلت الدول الأعضاء في الجماعة، إدراكا منها بطابع المرض العابر للحدود، جهودا جديرة بالثناء، بما في ذلك بتيسير تنفيذ مبادرة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عبر الحدود، التي أنشئت في ٢٠١١ بدعم من لصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا و ١٢ دولة مختارة من الدول الأعضاء، وهي: أنغولا، وإسواتيني، وبوتسوانا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، وزمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، وناميبيا.

و الهدف العام للمبادرة العابرة للحدود هو خفض عدد حالات الأمراض المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، فضلا عن معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض المنقولة جنسيا في أوساط السكان المتنقلين، ولا سيما المشتغلين بالجنس وسائقي الشاحنات للمسافات الطويلة والعمال المهاجرين والمجتمعات التي تعيش بالقرب من الحدود. وقبل شهرين فقط، سلمت الأمانة العامة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عيادة ثانية للسلامة من فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز عبر الحدود – تقع في موقع تلوكوينغ الحدودي – إلى وزارة الصحة والرفاه في بوتسوانا.

والجدير بالذكر أن عددا من البلدان الأعضاء تشارك في التحالف العالمي للوقاية من الفيروس، وقد أبلغت بأنها إما أنها أنشأت تحالفات وطنية أو أنها أسندت مسؤوليات لهيئات مماثلة قائمة بعضوية واسعة، الأمر الذي يعزز، بالتالي، من التنسيق والإشراف على جهود الوقاية.

كما أن هناك إشارات واضحة إلى زيادة الدعم السياسي للوقاية. وقد التزم رئيسا جنوب أفريقيا وزامبيا، شخصيا بخرائط طريق أو أهداف للوقاية الوطنية. وفي العديد من البلدان الأخرى، ترأس وزراء الصحة وغيرهم من كبار القادة السياسيين اجتماعات ائتلافات وطنية مؤخرا.

وتجري تغييرات مؤسسية أخرى، مثل إنشاء لجنة وطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي العديد من البلدان، بما في ذلك زمبابوي، وليسوتو، وملاوي، وموزامبيق، صممت لجان وطنية أو منتديات قائمة أو منتديات شراكة، مماثلة لائتلاف، أو أعيد تشكيلها، للإشراف على الاستجابة الوقائية على الصعيد الوطني.

ومن المهم الإشارة إلى أن العديد من البلدان تعمل على تعزيز قيادتها التقنية بشأن عناصر محددة من برنامج الوقاية من الفيروس. وفي تنزانيا، يجري تعزيز اللجان الفرعية الثلاث التابعة للفريق العامل التقني المعني بالوقاية، التي تعالج المسائل المتعلق بالفئات السكانية الرئيسية والواقيات الذكرية والوقاية من الفيروس بين المراهقات والشابات. وفي ناميبيا، هناك أفرقة عاملة مخصصة لأربع من الركائز الخمس للوقاية – عدا العلاج الوقائي قبل الإصابة بالفيروس، وهو في المراحل المبكرة من التنفيذ في البلد – بإشراف من اللجنة الاستشارية التقنية الوطنية لاستراتيجية التركيبة الوقائية.

وإذ تُسلّم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالاحتياجات الخاصة للشباب، ولا سيما الشابات، بخصوص تعرضهم لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، فهي تؤمن بنهج شامل يهدف إلى تمكين الشباب، ويأخذ في الاعتبار احتياجاتهم الاجتماعية والاقتصادية. وفي هذا الصدد، عدّلت بعض الدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالواقي الذكري من أجل تحسين إمكانية حصول الشباب على الواقيات الذكرية، بما في ذلك عن طريق توسيع نطاق توزيعها إلى خارج المرافق الصحية وفي المناطق الريفية، في حين أولت البلدان الأخرى أولوية لتعزيز سياسات قطاع التعليم بشأن فيروس نقص

المناعة البشرية وبناء القدرات في مجال الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية.

وعلاوة على ذلك، هنالك خطط لتكثيف الجهود الرامية إلى إشراك الفتيات المراهقات والنساء الشابات وسن تشريعات جديدة بشأن العنف المنزلي بغية كفالة تزويد الشباب بالمهارات والمعرفة والقدرة على حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية وتمكينهم من الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. لقد استفادت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي من الدعم المقدم في إطار خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز في الأنشطة الوقاية، بما في ذلك الختان الطبي الطوعي للذكور ومبادرة ”دريمز“ لفيروس نقص المناعة البشرية، من بين مبادرات أخرى.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، ما فتئت جماعتنا تؤيد القرار المتعلق بالمرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في إطار لجنة وضع المرأة. وبينما نقيّم التقدم الذي أحرزناه في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦، فإننا ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز الجهود الرامية لتنفيذ القرار ٢/٦٠، لأنه يبقى قراراً وجيها بشأن الاحتياجات المحددة لجميع النساء والفتيات في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

إن هدف الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز هو الحد من الإصابات الجديدة بالفيروس بين البالغين إلى أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ حالة بحلول عام ٢٠٢٠، بعد أن كانت أكثر من ١,٨ مليونً حالة في عام ٢٠١٠، وتوسيع نطاق برامج الوقاية الأولية والعلاج من فيروس نقص المناعة البشرية لتحقيق ذلك الهدف.

ونعتقد أن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، مع الالتزام الذي يبديه قادتها، ستحرز قدراً كبيراً من التقدم نحو تحقيق الأهداف المحددة في الإعلان السياسي. وفي هذا الصدد، لا تزال شراكات مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وخطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز، تكتسي أهمية بالغة من أجل تكملة جهودنا الوطنية للتمويل.

وأخيراً، نشجّع الشركاء الإنمائيين الآخرين، فضلاً عن وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على مساعدة الجماعة والدول الأعضاء فيها في مكافحة هذه الأوبئة، في حين نُثني على الجهود التي تبذلها قيادة البرنامج المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والتي أيدتنا بطرق عديدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد بارينتي (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

لا يزال الاتحاد الأوروبي ملتزماً التزاماً كاملاً بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الهدف ٣,٣ بشأن الصحة، الذي يشمل غاية إنهاء وبائي الإيدز والسل بحلول عام ٢٠٣٠. ويستند هذا العمل إلى عملية التفكير بشأن الخطوات المقبلة من أجل مستقبل مستدام التي انطلقت في عام ٢٠١٦ وتتضمن تحليلاً شاملاً للتقدم المحرز والتقييم المستكمل للإنجازات فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ضمن الاتحاد الأوروبي.

ويرحّب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام بشأن الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي (A/72/815) وتوصياته، بوصفها إسهاماً رئيسياً في توجيه العمل في هذا المجال.

ونشدد على أهمية الوقاية لأنها حجر الزاوية في الإجراءات الفعالة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وهناك صلة قوية بين فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية. ويجب علينا أن نعمل على ضمان تحسين إدماج الوقاية من الفيروس في خدمات الصحة الإنجابية

المتكاملة، والعكس بالعكس. كما يجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لضمان الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة.

ولذلك جرى التركيز على دعم التشخيص المبكر بتشجيع الفحص، فضلاً عن تعزيز التوعية للفئات الضعيفة التي يصعب الوصول إليها، مثل السجناء ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن، والرجال الذين يمارسون الجنس مع رجال، من أجل التوصل إلى فهم أفضل للعوائق التي تحول دون فعالية الوقاية من هذه الأمراض. وعلاوة على ذلك، فإن التركيز على النساء والفتيات، مع عدم نسيان الرجال والفتيان وأهمية تغيير المعايير الجنسانية، أمر أساسي لنجاح خطة الوقاية.

ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في القضاء على وباء الإيدز، يشدد الاتحاد الأوروبي كذلك على الحاجة إلى حصول الجميع على الصحة الجنسية والإنجابية الشاملة ذات الجودة والميسورة التكلفة، وعلى التعليم، بما في ذلك التثقيف الجنسي الشامل، وعلى خدمات الرعاية الصحية، فضلاً عن الالتزام بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية.

وإننا نحافظ على خطة قوية للصحة العالمية ونُساهم بصورة فاعلة في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، ليس لأجل دعم مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والسل والملاريا وحسب، ولكن أيضاً لضمان مشاركة المجتمعات المحلية وتعزيز النظم الصحية.

لقد دعمت المفوضية الأوروبية إنشاء الصندوق العالمي، وهي من الجهات المانحة الرئيسية له، وقد صرفت ١,٨ بليون يورو بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٧. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، تعهّدت اللجنة الأوروبية بتقديم ٤٧٥ مليون يورو إلى الصندوق العالمي للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩، أي بزيادة ١٠٥ مليون يورو بالمقارنة بالفترة السابقة. ويبلغ مجموع مساهمات المفوضية الأوروبية والدول الأعضاء حوالي ٥٠ في المائة من تمويل الصندوق العالمي. ومع ذلك، يلزم المزيد من الاستثمارات من الجهات المانحة والموارد المحلية.

ونشدد على الحاجة إلى البحوث القائمة على الأدلة. ومنذ ثمانينيات القرن العشرين، دعمت المفوضية الأوروبية البحوث، التي تتراوح من البحوث الأساسية إلى تطوير واختبار اللقاحات والعلاجات المبتكرة ومبيدات الميكروبات المرشّحة، والأدوات التشخيصية الجديدة وتحسين إدارة المرضى. وبين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٣، استثمرت المفوضية الأوروبية أكثر من ١٧٥ مليون يورو في فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إطار برنامج البحوث السابق. ونواصل دعم البحوث لتطوير أو الأدوات المبتكرة أو المحسّنة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وقد التزمنا بأكثر من ١١٥ مليون يورو. إن فهم آلية المرض، وترشيح اللقاحات المبتكرة، وإيجاد علاج فعال لفيروس نقص المناعة البشرية وتحسين تمكين المريض من بين مسارات البحوث التي يدعمها البرنامج الحالي. ومن خلال هذه الأعمال البحثية، لا تسهم المفوضية الأوروبية في خطة البحوث العالمية فحسب، بل تعزز أيضاً مشاركة أصحاب المصلحة المعنيين في عملية البحث، فضلاً عن التأثير على صنع السياسات.

ويدعم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بصورة كاملة مكافحة السل، وهو من الأمراض الإضافية الرئيسية لمرض الإيدز. إن مكافحة السل المقاوم للأدوية المتعددة هدف من الأهداف الرئيسية على المستوى العالمي، وهو أيضاً أحد العناصر الهامة في خطة العمل الأوروبية لتوحيد الأداء في مجال الصحة ضد مقاومة مضادات الميكروبات. والأهداف هي جعل الاتحاد الأوروبي منطقة لأفضل الممارسات، وتعزيز البحث والتطوير والابتكار وتشكيل خطة عالمية. وفي هذا السياق، يرحّب الاتحاد الأوروبي بالاجتماع الرفيع المستوى بشأن السل، الذي ستعقده الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أهمية الوقاية بوصفها حجر الزاوية في الإجراءات الفعّالة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويجب أن نكفل حصول المراهقين والشباب على التثقيف الجنسي الشامل والصحة الجنسية المراعية لاعتبارات الشباب وخدمات فيروس نقص المناعة البشرية.

وما فتئ تركيزنا منصبّاً على دعم التشخيص المبكر عن طريق تشجيع الاختبار، بما في ذلك مواقع التجارب المجتمعية، فضلاً عن تشجيع المزيد من التوعية للفئات الضعيفة من أجل الوفاء بالتزامنا المشترك بعدم ترك أحد خلف الركب. وإننا نشيد بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لإعادة التركيز على الوقاية وإطلاق تحالف الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٧.

وأخيراً، فإن ثمة أهمية قصوى لوضع حد للوصم من أجل حماية حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية.

السيدة بيركس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشيد الولايات المتحدة ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والحكومات الشريكة بشأن التقدم الهائل المشار إليه في تقرير الأمين العام عن التنفيذ (A/72/815). وبالإضافة إلى ذلك، تشيد الولايات المتحدة بالبيانات القوية التي أدلى بها كل من الرئيس والأمين العام والمتكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فيما يتعلق بالفجوات الرئيسية التي لا تزال قائمة، والحواجز التي يجب التغلب عليها.

وفي منتصف المدة نحو بلوغ أهداف المسار السريع لعام ٢٠٢٠، التي وضعناها معا في عام ٢٠١٦، أصبحنا أقرب إلى السيطرة على هذا الوباء. وما كان يعتقد الكثيرون أنه أمر مستحيل قبل عقد من الزمن، بات الآن ممكنا من خلال إقامة شراكات قوية ومن خلال اتباع نهج جماعي استراتيجي ومحدد الأهداف. ولهذه الغاية، تتعاون الولايات المتحدة مع الحكومات الشريكة والمجتمعات التي نخدمها، والقطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف والمجتمع المدني، والأهم من ذلك، مع المنظمات الدينية. وتكفل الولايات المتحدة أن يكون لدينا استثمارات قوية في الوقاية والعلاج – حيي نخصص قرابة بليون دولار سنوياً للوقاية، كما تمت مناقشته، بما في ذلك مبادرة دريمز DREAMS القوية التي أطلقتها الولايات المتحدة – وهي مبادرتنا للمرأة صاحبة العزيمة والجلَد وغير المهمشة والسليمة من الإيدز والمتمتعة بالتوجيه والسلامة – والتي تضمن أن تترعرع الشابات مزدهرات مع خلوهن من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

ومن خلال عملنا معا، نجحنا في إنقاذ وتحسين حياة الملايين، بل وفي تغيير مسار الوباء ذاته. وقد سرعنا جهودنا الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وعلاج المصابين به. ومن أجل بلوغ الأهداف العالمية ٩٠-٩٠-٩٠، تستخدم خطة رئيس الولايات المتحدة الطارئة للإغاثة من الإيدز البيانات للتركيز على المناطق الجغرافية ومجموعات السكان الأكثر احتياجًا وحيث يمكن أن تحدث استثماراتنا أكبر تأثير. ولن يتم الوصول إلى الأهداف ٩٠ – ٩٠-٩٠ إلا عندما تتحقق لكل جنس وفئة عمرية ومجموعة معرضة للخطر، بمن في ذلك السكان الأكثر إهمالاً والذين يصعب الوصول إليهم. ونحن نعرف الآن بالضبط من الذين نهملهم ونقوم بتطوير برنامجنا كل يوم للوصول إلى الجميع عن طريق تعزيز النظام الصحي على المستوى المجتمعي وعلى مستوى للترحيب بالجميع. وقد استثمرت الخطة البلايين لإنشاء ودعم نظام صحي أفقي، وإن كان ذلك من خلال برنامج رأسي.

إن تركيز برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على إنتاج أكثر مجموعات البيانات شمولا في العالم حول وبائيات الفيروس، المعروف باسم بيانات الإيدز،

لا يزال ذا أهمية حاسمة، وهو يشكل خريطة طريقنا للسيطرة على الوباء. ولدينا أهداف ملموسة للوفاء بها من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠– الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة – ولكننا لا نستطيع القيام بذلك دون البيانات الصحيحة لتتبع تقدمنا وتحديد احتياجاتنا غير الملباة ولتوجيه الموارد بكفاءة وفعالية لتحقيق أقصى تأثير. وتدعم الولايات المتحدة بقوة برنامج الأمم المتحدة المشترك وقيادته في مكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونقدر أن برنامج الأمم المتحدة المشترك والمشاركين في رعايته سيخصصون يوما مواضيعي خلال الاجتماع القادم لمجلس إدارة البرنامج المقرر عقده في شهر حزيران/يونيه لمناقشة الاستجابة المشتركة اللازمة للقضاء على السل والإيدز. ونحن نعلم أن السل هو القاتل الرئيسي للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ومع ذلك، وكما ذكر البرنامج المشترك، تشير التقديرات إلى أن أقل من ٦٠ في المائة من مرضى السل خضعوا لاختبارات كشف فيروس نقص المناعة البشرية في عام ٢٠١٦. ونعلم أيضاً أن عدداً كبيراً من المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لا يخضعون لفحوص كشف الإصابة بالسل. ونظراً للارتباط القوي بين المرضين، فقد التزمت حكومة بلدنا، في عهد الرئيس ترامب، بالتصدي لهذين الوباءين في وقت واحد بطريقة عالية الأثر تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وهذه نقطة حاسمة، ونحن نعد معا لاجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى بشأن مرض السل في خريف هذا العام.

إن التزام الولايات المتحدة بالقضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال حكومة ترامب ومن خلال دعم الكونغرس بمجلسيه وحزبيه، لا يتزعزع. ولدينا كمجتمع عالمي فرصة تاريخية، لأول مرة على الإطلاق، للسيطرة على وباء لا يوجد لقاح ولا علاج له، على الرغم من أننا سنحتاج إليهما للقضاء على الفيروس/الإيدز فعليا. إننا نرسي الأساس اليوم لمستقبل لن يكون فيه فيروس نقص مناعة بشرية لنتصدى له. ولكي نغتنم هذه الفرصة، يجب علينا جميعا أن نركز جهودنا حيثما يكون عبء الفيروس/الإيدز هو الأكبر. ويجب أن نضمن حصول كل رجل وامرأة وطفل لا يزالون منسيين ولا نعرف وضعهم، في البلدان والمدن والمجتمعات المحلية الأكثر تضرراً، على خدمات الوقاية والعلاج المنقذة للحياة والتي تسمح لهم بالبقاء والازدهار وتحقيق أحلامهم.

السيد دوكي إسترادا ماير (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدي تعليقا شخصيا. كلنا ندرك التزام جميع البلدان بمكافحة الإيدز، ولكن من المحزن رؤية القاعة فارغة.

يشرف البرازيل أن تشارك في هذه المناقشة التي تتاح فيها للدول الأعضاء فرصة فريدة لاستعراض ومتابعة تنفيذ التزامات الجمعية العامة بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإذ نعيد التأكيد اليوم على الالتزامات التي تم التعهد بها من خلال اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه من المطمئن أنه يمكننا فعلا أن نرى تقدما فيما يتعلق بتنفيذ غاياته العشر. ورغم التقدم المحرز، يتعين على المجتمع الدولي أن يظل يقظا وحذرا، حيث أن هناك الكثير مما ينبغي عمله خلال السنوات القليلة المقبلة.

في البداية، يرحب وفد بلدي بتقرير الأمين العام المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“ (A/72/815). وفي مجال الإيدز بالتحديد، يجب أن تُترجم الإصلاحات التي يضطلع بها الأمين العام بسرعة إلى إجراءات ملموسة من أجل تمكيننا من تحقيق هدفنا الرئيسي المتمثل في عدم التخلي عن أحد. وفي هذا الصدد، تؤيد البرازيل تماما توصيات الأمين العام الخمس التي، إذا تم تنفيذها في الوقت المناسب، ستضمن حصول كل شخص

محتاج على خدمات فعالة للوقاية والفحص والعلاج، مما يسهم بشكل حاسم في القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

وكما تم الإعراب عن ذلك خلال السنوات السابقة، ترى البرازيل أن التصدي للإيدز يجب أن يستند إلى ثلاث ركائز: تعزيز حقوق الإنسان للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتوفير خدمات الوقاية والعلاج للجميع وضمان توافر الموارد المالية الوطنية والدولية اللازمة.

لقد كان اجتماع الأمم المتحدة الرفيع المستوى لعام ٢٠١٦ بشأن القضاء على الإيدز حدثا تاريخيا، حيث أقر بأهمية التركيز على المجموعات السكانية الرئيسية. ولذلك، يجب أن تكون البلدان والمناطق قادرة على الاستجابة لأنماط محددة من الوباء، مع إعطاء الأولوية لاحتياجات السكان الأكثر عرضة للإصابة بالعدوى. وبالنظر إلى الخصائص الوبائية لفيروس نقص المناعة البشرية في البرازيل، والتي تسهم في تسليط الضوء على ضعف الشباب أمام العدوى، فقد وضع بلدي استراتيجيات لتشجيع الوقاية من الفيروس في أوساط تلك الشريحة من السكان، ولا سيما الشباب المثليين والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. وعلاوة على ذلك، لا يمكن النظر إلى المجموعات السكانية الرئيسية بطريقة سلبية، ولكن بوصفهم شركاء أساسيين في تصميم وتنفيذ سياسات الاستجابة.

لقد أحرزت البرازيل على مدى العقود الثلاثة الماضية تقدما كبيرا في مكافحة الإيدز بفضل نظام وطني قوي للصحة العامة، يضمن استفادة الجميع من خدمات العلاج والتشخيص. واعتمدنا في عام ١٩٩٦ قانونا وطنيا ينص على إتاحة العلاج المجاني لجميع الأشخاص المصابين، مما ساعد على وضع الأساس لبرنامجنا الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وأصبحنا بعد ذلك، في عام ٢٠١٣، أول بلد نام يتبنى نهج العلاج الوقائي، الذي يوصي بتوفير العلاج المضاد للفيروسات العكوسة لجميع الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بغض النظر عن مستوى الحمل الفيروسي، وهي توصية أقرتها منظمة الصحة العالمية بعد عامين من ذلك التاريخ.

ومن أجل زيادة إمكانية إجراء فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية بين السكان الأكثر تضررا من الوباء، أنشأت وزارة الصحة برنامجا مجتمعيا في ٢٠١٤ يهدف إلى تنمية قدرات منظمات المجتمع المدني على إجراء فحوص سريعة للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية من خلال نهج الأقران. وفي بداية ٢٠١٨، وتماشيا مع الأدلة العلمية الحديثة، بدأت حكومة البرازيل بتوفير العلاج الوقائي قبل التعرض على نطاق شامل في سياق تعزيز سياسات التركيبة الوقائية.

إن احترام حقوق الإنسان، مع التركيز على القضاء على أوجه عدم المساواة بين الجنسين، واستمرار مكافحة الوصم والتمييز، وتعزيز الحوار والتعاون مع منظمات المجتمع المدني، هي أيضا عناصر محورية البرنامج الوطني في البرازيل التي أسهمت إسهاما كبيرا في نتائجه الإيجابية.

ومع اقتراب الموعد النهائي لتنفيذ الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، فقد حان الوقت لمضاعفة جهودنا على الصعيدين الوطني والدولي.

وإلى جانب توسيع نطاق الاستفادة من خدمات التشخيص، زادت البرازيل الاستثمار إلى من أجل تقليص الفجوة بين تشخيص فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه. ويقدر أنه قد تم تشخيص ٨٧ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في البرازيل. اليوم، وبما أن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في البلد يستفيدون من علاج مضاد لفيروسات النسخ العكسي، حققنا الهدف المتمثل في زيادة نسبة الأشخاص الذين تلقوا العلاج لمدة ستة أشهر على الأقل وكبحنا الحمل الفيروسي بأكثر من ٩٠ في المائة.

وبما أن التكاليف المتكبدة في تعميم الاستجابة تشكل تحديا، يجب علينا أن ندفع باتجاه تخفيض تكلفة العلاج. إذ يجب أن تسود دائما حتمية توفير الصحة العامة على المصالح التجارية. إن التنفيذ الكامل لأوجه المرونة المسموح بها بموجب الاتفاق المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، على النحو المتفق عليه في إعلان الدوحة، والاستراتيجية وخطة العمل العالميتان بشأن الصحة العمومية والابتكار والملكية الفكرية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، يمثل أداة قوية وفعالة لتحقيق أهداف استفادة الجميع، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفا في المجتمع.

وبالنسبة للبرازيل، يشكل ضمان توفر الأدوية بأسعار عادلة أولوية في مجال حقوق الإنسان ما فتئت تثير قلقا بالغا في بلدنا. وفي هذا الصدد، تولت البرازيل في ٢٠٠١ مسؤولية عرض مشروع قرار على لجنة حقوق الإنسان آنذاك بشأن الحصول على الأدوية في سياق جوائح، مع التركيز بوجه خاص على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكانت المرة الأولى حيث تم إدراج هذه العلاقة في قرار من قرارات الأمم المتحدة.

كما يجب الإقرار بدور الآليات المبتكرة مثل الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا؛ والتحالف العالمي للقاحات والتحصين؛ ومبادرة العقاقير للأمراض المهملة، والمرفق الدولي لشراء الأدوية، حيث إن لها تأثيرا إيجابيا، وساعدت على زيادة عدد المستفيدين من هذه الأدوية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تيفي (فانواتو).

وفي عصر أهداف التنمية المستدامة، فإن استجابة معزولة لفيروس نقص المناعة البشرية، لن يكتب لها النجاح. ولكي تكون فعالة، يجب أن تستند إلى نهج متكامل ومتعدد القطاعات يأخذ في الحسبان الروابط المتعددة بين الإيدز وحالات العدوى المرافِقَة والأمراض المتزامنة مثل التهاب الكبد والسل.

ونظرا لأن السل هو السبب الرئيسي للوفاة بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، سيكون لدينا خلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن السل الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر فرصة تاريخية لحشد الالتزام السياسي بالقضاء على داء السل، ومن ثم أيضا التحرك نحو القضاء على وباء الإيدز. وفي هذا السياق، نود أن ندعو إلى متابعة دقيقة للالتزامات التي قطعت في الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في ٢٠١٦ بشأن مقاومة مضادات الميكروبات لضمان ألا تشكل مقاومة مضادات الميكروبات عقبة أمام القضاء على الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى في السنوات المقبلة.

بالإضافة إلى ذلك، نتطلع أيضا إلى الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن التغطية الصحية الشاملة، الذي سيعقد في ٢٠١٩. وبوصف تحقيق التغطية الصحية الشاملة أحد الركائز الأساسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإنه سيسهم في إحراز التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبصفة البرازيل الرئيس الحالي لمبادرة السياسة الخارجية والصحة العالمية، إلى جانب مجموعة الأعضاء الآخرين في المبادرة، فإنها ملتزمة بالعمل من أجل الحفاظ على الزخم السياسي لمناقشات الصحة العالمية التي تجري في الجمعية العامة، مما يسهم ليس في تحقيق الأهداف المتعلقة بمكافحة الإيدز فحسب، لكن أيضا في تنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة. المتصلة بالصحة

إن خطة عام ٢٠٣٠ والإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، قد وفرتا لنا الأدوات المؤسسية اللازمة للإسراع في إنهاء وباء الإيدز. ولذلك، يجب علينا أن نتخذ إجراء الآن من أجل التوسع في تنفيذ هذه الالتزامات.

ولا يمكننا تفويت الفرصة السانحة لرؤية عالم خال من الإيدز في جيلنا.

السيد سريفي هوك (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): يسرني كثيرا أن أمثل تايلند اليوم أمام الجمعية العامة في هذا الاستعراض السنوي للتقدم المحرز في تنفيذ الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز. وفيما نبلغ منتصف الطريق في الوقت المحدد للاجتماع بشأن المسار السريع للالتزامات التي تعهد بها القادة قبل سنتين، فإن تايلند تقدر هذه الفرصة لتبادل آخر المعلومات عن المرحلة التي وصلناها والتأكيد من جديد على التزامنا بمضاعفة جهودنا لتحقيق ذلك الهدف النبيل.

ما برحت تايلند تنفذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الإيدز للفترة ٢٠١٧-٢٠٣٠، التي تتماشى مع هدف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، من أجل إنشاء استجابات عالية الأثر لفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق، أولا وقبل كل شيء، تحقيق التزامات المسار السريع. وبمرور الوقت، أثبتنا أننا بذلنا جهدا شاملا لتحقيق الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ بحلول عام ٢٠٢٠.

وعقب اعتماد الإعلان السياسي في ٢٠١٦، أحرزت تايلند تقدما ملحوظا في جميع التزامات المسار السريع الـ ١٠ خلال ٢٠١٧. فقد حققت تايلند أول غاية من الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، المتمثلة في أن يعرف ٩٠ في المائة من جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أنهم مصابون. أما الغايتان الأخريان للهدف ٩٠-٩٠-٩٠ فهما في المتناول، وتتمثلان في أن يتلقى ٧٥ في المائة ممن يتم تشخيص إصابتهم بعدوى الفيروس علاجا مستمرا بالأدوية المضادة للفيروسات العكوسة، وأن يتمكن ٨٠ في المائة ممن يتلقون علاجا مضادا للفيروسات العكوسة من بلوغ مرحلة كبت النسخ الفيروسي.

ويجب علينا أن نعزو الفضل للنهج الذي يقوده المجتمع ومحوره البشر، وساعد على توسيع نطاق تغطية فحوص الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية في جميع أنحاء البلد، مثل الأشخاص الذين تم فحصهم وتبيّن أنهم مصابون بفيروس نقص المناعة البشرية وحصلوا على الفور على العلاج والرعاية.

ونحن لا نعالج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عزلة. بل نتبع نهجا متكاملا. فعلى سبيل المثال، تقدم الخدمات المتعلقة بمرض السل وفيروس نقص المناعة البشرية في نقطة رعاية واحدة. وفي الآونة الأخيرة،أصبح الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية والأشخاص الذين يتعاطون المخدرات بالحقن مؤهلين لفحص الكشف عن التهاب الكبد C وعلاجه مجانا.

مر عامان منذ جرى التثبت من كون تايلند أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يقضي على انتقال عدوى فيروس نقص المناعة البشرية والزهري من الأم إلى الطفل. واليوم، نواصل بذل وتعزيز جهودنا فيما نستمر في التواصل مع أولئك المعرضين للخطر أو من هم في أوضاع هشة، سواء كانوا مواطنين تايلنديين أو لا، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ونتيجة لذلك، فقد واصل معدل الانتقال الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية انخفاضه ليصل إلى ١,٧ في المائة. وبهذا المعدل، فإننا على يقين بأنه سينخفض إلى واحد في المائة بحلول عام ٢٠٢٠. بيد أن الهدف المتمثل في تحقيق خفض بنسبة ٧٥ في المائة في الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزال يشكل تحديا بالنسبة لتايلند، على الرغم من أن الإصابات الجديدة بالفيروس انخفضت بنسبة ٥٦ في المائة مقارنة بما كانت عليه قبل ثماني سنوات.

وتايلند ملتزمة بالاستفادة من التكنولوجيات المبتكرة والتقدم التكنولوجي لتنفيذ الأنشطة العالية الأثر المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. وعليه، تستعد تايلند لتوسيع نطاق

مشاريع العلاج الوقائي قبل التعرض للإصابة في عدد كبير من المرافق الصحية على الصعيد الوطني، مستهدفة الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة للإصابة بالفيروس. وعلى صعيد التمويل، فإن الاستثمارات في هذا المجال متوفرة مقدما. كما وافقت الحكومة الملكية التايلندية، على سبيل الأولوية، على زيادة الأموال لدعم برامج الوقاية للفئات السكانية الرئيسية، بمشاركة مختلف منظمات المجتمع المدني ودعمها الحيوي.

وإذ تسلم بأن الوصم والتمييز ضد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية يشكلان عقبة كبيرة أمام جهودنا الرامية إلى القضاء على وباء الإيدز، تؤكد تايلند من جديد التزامها بالتصدي لهذه المسائل من خلال حملات أقوى للتثقيف والتوعية.

صحيح أن مكافحة الإيدز لم تنته بعد. غير أننا مقتنعون بأننا، في ظل الشراكة القوية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، والأهم من ذلك، المجتمعات المحلية وكل فرد دون استثناء، سننتصر في المعركة.

أخيرا، يتعين علينا اعتماد نهج متكامل شامل للمنظومة بأسرها للتصدي لكل تحد من التحديات الصحية القائمة أو المجهولة. وستعمل تايلند، مع هنغاريا بصفتهما ميسرين مشاركين لعملية التغطية الصحية للجميع، بشكل وثيق مع الدول الأعضاء والشركاء الرئيسيين الآخرين بشأن طرائق الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتغطية الصحية للجميع، الذي سيُعقد في العام المقبل خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، إسهاما منا في الجهود الرامية إلى إيجاد عالم أكثر صحة للبشرية لا يتخلف فيه أحد عن الركب.

السيد مارغاريان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب أرمينيا بعقد جلسة اليوم وبتقرير الأمين العام المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“ (A/72/815).

في أرمينيا، يحظى تنفيذ ”الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“ بالدعم من خلال تدابير الاستجابة ذات الصلة المحددة في البرنامج الوطني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بما يتماشى مع الالتزامات المتفق عليها دوليا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ والاستراتيجية العالمية للقطاع الصحي التي وضعتها منظمة الصحة العالمية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢١ وخطة العمل لتصدي قطاع الصحة لفيروس نقص المناعة البشرية في المنطقة الأوروبية لمنظمة الصحة العالمية.

ويتمثل الهدف العام للبرنامج الوطني بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في إعداد استجابة فعالة لوباء فيروس نقص المناعة البشرية للفترة من عام ٢٠١٧ إلى عام ٢٠٢١ وتحديد الشروط المسبقة للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتشمل أهداف البرنامج تقليل عدد الإصابات الجديدة بالفيروس، بما في ذلك بين الفئات السكانية الرئيسية الأكثر عرضة لخطر العدوى، والحفاظ على مركز التثبت من قضاء البلد على انتقال عدوى الفيروس من الأم إلى الطفل وإنجاز أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وخفض معدلات الوفيات جراء الإيدز والتصدي للوصم والتمييز.

ويمنحنا سجل إنجازات أرمينيا الثقة لمواصلة مسار الاستجابة الفعالة المتعددة القطاعات لوباء الإيدز، فضلا عن الوقاية والعلاج من الفيروس. ولدى أرمينيا اليوم نظام متكامل بشكل وثيق للخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل وصحة الأم والطفل، بما يضمن التشخيص المبكر

وتوفير الرعاية الصحية الجيدة وأكثر العلاجات فعالية، فضلاً عن الخدمات الطبية الأخرى لمن يحتاجون إليها.

إن منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل مجال هام من مجالات التقدم المثبت في أرمينيا، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٦، كانت أرمينيا واحدة من أربعة بلدان فقط تتثبت منظمة الصحة العالمية من قضائها على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. ونرى أن هذا التقدم خطوة هامة نحو الوفاء بالالتزام بالقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وفي عام ٢٠١٧، حصل المركز الوطني للوقاية من الإيدز التابع لوزارة الصحة في أرمينيا على جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في الفئة المعنونة، ”الابتكار والتفوق في توفير الخدمات الصحية“.

وفي حين جرى إحراز تقدم، لم يتم القضاء على الإيدز بعد. ولا يزال انخفاض التمويل المقدمة من الجهات المانحة الدولية يشكل تحديات خطيرة لجهود التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في أوروبا الشرقية. واستمرار الانخفاض في التمويل قد يقوض على نحو خطير استدامة برامج الوقاية والعلاج في البلدان المحدودة الموارد، مما يشكل خطراكبيرا على تنفيذ الغايات والأهداف الرئيسية الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ وأهداف التنمية المستدامة.

وكما ذكر الأمين العام في تقريره، لم يتم القضاء بعد على الإيدز، ولكن يمكن القضاء عليه. ونعتقد أن ذلك يمكن تحقيقه من خلال استمرار الالتزام والتضامن والدعم على جميع المستويات. ونتطلع إلى المزيد من الشراكة والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومنظمة الصحة العالمية والصندوق العالمي، بغية ترجمة التزامات الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى عمل.

السيد مولينغا (زامبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذا الاجتماع السنوي الثاني لاستعراض تنفيذ ”إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز“ و ”الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“، المعتمد في حزيران/يونيه ٢٠١٦.

ويؤيد وفدي البيان الذي سيدلي به ممثل جمهورية كينيا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل تنزانيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام وتوصياته، الواردة في الوثيقة A/72/815، المعنونة ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“.

منذ بداية الوباء، عززت زامبيا استجابة قوية متعددة القطاعات، تتسم بالاستمرارية والاتساق. ونحن نعمل بلا كلل من أجل إيجاد حلول دائمة للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وننفذ برامج للاختبار والعلاج وأنشطة للوقاية من انتقال العدوى من الأم إلى الطفل والختان الطبي الطوعي للذكور وتوزيع الرفالات المجانية من خلال التعاون والشراكات بين حكومة جمهورية زامبيا والمؤسسات الصحية والكنيسة والمنظمات غير الحكومية والزعماء التقليديين.

وبناء على ذلك، شهدنا انخفاضا في عدد الإصابات الجديدة، من حوالي ٥٠٠ ٧٧ إصابة في عام ٢٠١٠ إلى ٠٠٠ ٤٦ إصابة في عام ٢٠١٦. وتم تعزيز الجهود التي بذلناها على صعيد البلد بضمان إبقاء مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية مجالا ذا أولوية في جميع وثائق السياسات العامة. وتم تعميم أهداف المسار السريع في خطة التنمية الوطنية للفترة ٢٠٢١-٢٠١٧، التي تتسم بشمول الجميع ولا تترك أي أحد خلف الركب.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن الخطة الاستراتيجية الصحية الوطنية لمكافحة الإيدز، والإطار الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، إلى جانب وثائق السياسات الهامة الأخرى، أن التصدي للإيدز شامل وتستهدف جميع الفئات السكانية الرئيسية، مع التركيز على المراهقات والشابات. إن أكثر من نصف سكان بلدنا هم دون سن الـ ٢٠، ولذلك تكتسي مسائل صحة المراهقين أهمية قصوى لضمان نتيجة إيجابية للجميع.

لقد قطعنا التزاما سياسيا قويا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي زامبيا، يعرف ٧٥ في المائة من الـ ١,٢ مليون شخص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أنهم مصابون، الأمر الذي يعني أن ٣٤٠ ٠٠٠ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية لا يزالون لا يعرفون أنهم مصابون. ونتيجة لذلك، أطلق رئيس جمهورية زامبيا، السيد إدغار شاغوا لونغو، حملة لإجراء الفحوص للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية والمشورة بشأنه وعلاجه، في آب/أغسطس ٢٠١٧. ومنذ ذلك الحين، شهدنا زيادة قدرها ٢٠ في المائة في إجراء الفحوصات وارتفاعا في الاستفادة من العلاج قدره ٤ في المائة، مما يعني أن ٨٦٠ ٠٠٠ شخص مصاب بفيروس نقص المناعة البشرية يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

بالإضافة إلى ذلك، في اليوم العالمي للإيدز في عام ٢٠١٧، أطلق الرئيس حملة لزيادة العلاج بمضادات الفيروسات العكوسة من أجل تحقيق غايات الهدف ٩٠-٩٠-٩٠. وفي الوقت نفسه، أطلق أيضا حملة ”اعرف إن كان طفلك مصابا“ للأطفال، من أجل التعجيل باستفادة الأطفال من العلاج. وتماشيا مع التزام التحالف العالمي للوقاية من الفيروس بالحد من الإصابات الجديدة بنسبة ٧٥ في المائة بحلول عام ٢٠٢٠، أطلق الرئيس التحالف الوطني للوقاية من الفيروس، برعاية السيدة الأولى للفيروس نقص المناعة البشرية، من أجل تنفيذ خريطة الطريق للحد من الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا الصدد، ما برحنا ننظم ونرصد أنشطة مختلفة.

ومن أجل تحسين التمويل المستدام في القطاع الصحي، بما في ذلك التصدي للإيدز، وفي إطار جهودنا لتعبئة الموارد المحلية من أجل تحقيق الرعاية الصحية الشاملة، فقد سن برلماننا قانون التأمين الصحي الوطني في نيسان/أبريل. ونقدر المساهمات المقدمة من الجهات المانحة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، التي مكنتنا من تسريع استجابتنا وتحقيق النتائج. وقدمت لنا الدعم طوال تلك الفترة خطة رئيس الولايات المتحدة للطوارئ للإغاثة من الإيدز والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا.

إن التقليل من الموارد سيهدد تحقيق نتائج صحية سريعة ذات مستوى مرتفع. ونحن ندعو شركاءنا إلى مواصلة تجديد التأكيد على مسؤوليتهم العالمية والإبقاء على مساهماتهم، لكي نضمن السيطرة معا على وباء فيروس نقص المناعة البشرية، ونتمكن بحلول عام ٢٠٣٠ من تحقيق جيل خال من الإيدز.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الإنجازات التي حققناها بخصوص أهداف التي وضعت في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (انظر A/70/PV.97-102). أما بخصوص غايات الهدف ٩٠-٩٠-٩٠، فإن ٧٥ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في زامبيا يعرفون أنهم مصابون، و ٧٢ في المائة يخضعون للعلاج، و ٨٩ في المائة من حالات الحمل الفيروسي جرى كبحها. وتمكنا من تحقيق تغطية وطنية للوقاية من انتقال المرض من الأم إلى الطفل بنسبة ٨٩ في المائة، وتبلغ نسبة حالات انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل أقل من ٥ في المائة. لقد شرعنا أيضا في تنفيذ العلاج الوقائي قبل التعرض في إطار خيار التركيبة الوقائية. كما اتسع نطاق التربية الجنسية في المدارس ليشمل ٩ ٠٠٠ مدرسة عامة ويغطي ١.٧ مليون طالب من الصف الرابع إلى الحادي عشر.

ولا تزال الحكومة ملتزمة بالحد من الفقر والضعف. وتحقيقا لهذه الغاية، تشمل استراتيجية الحماية الاجتماعية برنامج التحويلات النقدية الاجتماعية الذي استفاد منه ٠٠٠ ٧٠٠ أسر معيشية ضعيفة. بالإضافة إلى ذلك، أدرجت الحكومة التصدي للإيدز من خلال توفير صلات مع الخدمات الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بالسل، والصحة الجنسية والإنجابية والأمراض غير المعدية. وعلى وجه التحديد، تم توسيع نطاق فحص سرطان عنق الرحم على المستوى الوطني، وحاليا تم فحص ٢١,٦ في المائة من النساء.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا التزام وفد بلدي بالجهود العالمية من أجل القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ناميبيا البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لتنزانيا، بالنيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي،، فضلا عن البيان الذي أدلى به الممثل الدائم لكينيا باسم المجموعة الأفريقية. أود أن أشكر رئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة الهامة.

في البداية، أود أن أؤكد مجددا على التزام ناميبيا القوي بالإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. وتحقيقا لهذه الغاية، يسرني أن أبلغ الجمعية بأن ناميبيا تحرز تقدما جيدا في إدماج الإعلان السياسي من خلال الإطار الاستراتيجي الجديد للبلد بشأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لفترة السنوات الخمس ٢٠١٨-٢٠٢٢. ويرتبط هذا الإطار بالخطة الإنمائية الوطنية الخامسة، التي، بدورها، ترتبط بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

أخذت حكومة ناميبيا زمام المبادرة في العديد من مجالات خطة المسار السريع: أولا، تخصيص ٣٠ في المائة من ميزانية مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للوقاية. ثانيا، تنفيذ معظم بنود التحالف العالمي للوقاية من الفيروس ؛ وثالثا، إيلاء الأولوية للجمع بين ركائز الوقاية في الخطة الاستراتيجية الوطنية الجديدة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

إن إشراك الجمهور في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أمرٌ أساسيٌ للقضاء على الفيروس. وثمة حاجة ماسة إلى الالتزامات الشخصية إذا أردنا أن نحرز أي تقدم. وفي هذا الصدد، استكشفت ناميبيا سبلا ابتكارية لمشاركة الذكور، وتوفير ابتكارات من قبيل الفحص الذاتي للكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية، والعلاج الوقائي قبل التعرض، وإشراك المجالس المحلية في تعزيز قدر أكبر المساءلة، والانخراط في التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية. كما تواصل الحكومة التركيز على التدخلات الشديدة الأثر التي تحد من الإصابات الجديدة بالفيروس والوفيات. لا يسعني إلا أن أتفق مع الأمين العام غوتيريش في اقتناعه القوي بأن الوقاية هامة جدا في كفاحنا المشترك للقضاء وباء الفيروس/الإيدز والتخلص منه.

وقد اتبعنا في الإطار الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في ناميبيا نهجا ذي شقين يتضمن استراتيجيات الوقاية واستراتيجيات العلاج. ومن بين استراتيجيات الوقاية بدء الختان الطبي الطوعي للذكور وتكثيفه. كما نواصل توفير الرفالات مجانا، ونحن ملتزمون بزيادة قنوات التوزيع. وستستمر ناميبيا في الدعوة إلى زيادة الاستفادة من خدمات الوقاية والعلاج.

ونحن لا نزال نواصل التركيز على تحديد فئات السكان المعرضة لخطر التخلف عن الركب. وهناك حاجة إلى أن نصمم تدخلات تعالج المشاكل الخاصة بتلك الفئات، مثل المراهقات والشابات.

وقد أعطينا الأولوية للعلاج الوقائي قبل التعرض كأحد النهج الوقائية في إطار الاستراتيجية الوطنية الجديدة للفترة ٢٠١٧-٢٠٢٢.

إنّ أي شخص عرضة لخطورة كبيرة للإصابة بمرض فيروس نقص المناعة البشرية بوسعه الحصول على العلاج الوقائي قبل الإصابة في المرافق الصحية العامة. ويركز البرنامج على المجموعات السكانية ذات المخاطر العالية، مثل الأزواج غير المتوافقين والنساء المشتغلات بالجنس، والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال. من الضروري أن نكفل إزالة العوائق الهيكلية التي تحول دون الحصول على الخدمات العلاجية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية في صفوف الجماعات المجتمعية المحددة التي لا تستطيع الحصول بيسر على الخدمات العلاجية للوقاية من هذا الفيروس.

تود ناميبيا أيضا أن تبرز أهمية التركيز على الوقاية من الأمراض المعدية المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي وتشخيصها وعلاجها. إن استراتيجياتنا العلاجية تشمل، من بين أمور أخرى، معالجة جميع المرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. لقد شرعنا في تنفيذ حملة علاجية على الصعيد الوطني منذ عام ٢٠١٧، وذلك تماشيا مع التوصيات الواردة في الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ للقضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

نؤمن إيمانا راسخا بأنّه من الحيوي الأخذ باللامركزية في الخدمات المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق الشروع في العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي الذي باشر به الممرضون، ونحن ملتزمون بالاستمرار في تعزيز هذا البرنامج الجديد في بلدنا. ويجري الآن في بلدنا أيضا تعزيز نماذج الرعاية المختلفة، مثل العلاج المضاد لفيروسات النسخ العكسي على صعيد المجتمعات المحلية، والنوادي المجتمعية الملتزمة التي تقدم مساهمة إيجابية. وتولى أولوية عليا في ناميبيا لتوسيع نطاق خدمات الفحص القليل التكلفة، مثل مؤشر فحص الشريك.

وتشمل خطواتنا التالية لعام ٢٠٢٠ إعادة هيكلة وزارة الصحة الحالية، مما سيحسن التنسيق واستخدام الموظفين على نحو فعال وتحسين تنفيذ الخدمات، وكفالة إدماج فيروس نقص المناعة البشرية في النظام الصحي برمته وإخراجه من العزلة.

نعتقد أن خطط وسياسات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص تزيد أيضا من تعزيز الروابط الصحية في إطار الاقتصاد الناميبي وانخراط الشركاء غير التقليديين في الاستجابة. إنّ ناميبيا تسير على الطريق الصحيح لبلوغ أهداف ٩٠-٩٠-٩٠ لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبحلول نهاية هذا العام، ستفي ناميبيا بالمزيد من أهداف المسار السريع من خلال وضع وتنفيذ خارطة طريق بشأن القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، بما في ذلك وضع الخطط دون الوطنية وزيادة التفاعل مع الحماية المجتمعية ووضع النظم القانونية والسياسات العامة لتهيئة بيئة أقدر على الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية

في الختام، ما فتئت ناميبيا ملتزمة بالإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية. إننا نواصل العمل مع جميع الشركاء الثنائيين، لا سيما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونحض المجتمع الدولي على تنفيذ الإعلان السياسي تنفيذا تاما حتى نتمكن من القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (*تكلم بالإسبانية*): بعد عامين من اعتماد الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي أكدت فيه الدول مجددا التزامها، على النحو المبين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بالتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، فضلا عن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة المشترك بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ٢٠١٦-٢٠٢١ ونطاق أهداف العلاج

٩٠-٩٠-٩٠ لعام ٢٠٢٠، فإننا بلغنا منتصف الطريق ولدينا الفرصة لتقييم الإنجازات والتحديات المتبقية.

كما ورد بالتفصيل في تقرير الأمين العام (A/72/815)، تحققت منذ عام ٢٠١٦ إنجازات هامة فيما يتعلق بالحصول على العلاج المناسب وانخفاض عدد الوفيات عبر الالتزامات العشرة الواردة في الإعلان السياسي. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. وينبغي ألا نمعن في الإنجازات التي تحققت؛ بل يجب أن نركز على المسار الذي أمام بلداننا في المستقبل لبلوغ الهدف النهائي.

لقد تعهدت الدول بالقضاء على وباء الإيدز في الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في عدم تخلف أحد عن الركب. وينبغي أن يكون هذا المبدأ الفرضية الأساسية لمعالجة التحديات المتبقية وهي: الوصم والتمييز والحواجز الاجتماعية أو الحواجز الجنسانية الأخرى التي تحول دون الحصول الفعال على خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والعلاج والمساعدة.

نعتقد أنه يجب على الدول أن تعمل من أجل ضمان وصول مواردها إلى أعداد أكبر من الناس وأن يتمكن هؤلاء الناس من الاستفادة من السياسات العامة. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري تنفيذ حقوق الإنسان والنهج الجنساني للقضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة، مع إعادة التأكيد على كرامة المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية أو المعرضين للوباء. وفي هذا الصدد، يتمثل هدفنا المستقبلي في القضاء على التمييز والوصم، وتيسير الحصول على الخدمات، وتحسين نوعية الرعاية الطبية، وزيادة مشاركة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في عملية صنع القرار.

إنّ الأرجنتين ستواصل دعم التنفيذ الكامل لاستراتيجية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فضلا عن نطاق أهداف العلاج ٩٠-٩٠-٩٠ لعام ٢٠٢٠ وتحقيقا لهذه الغاية، نتعهد نحن الدول الأعضاء بزيادة تركيز الاستثمارات في المراحل الأولى من الاستجابة الوطنية للإيدز والتوسع على نحو كبير في تغطية الخدمات المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية. وللوفاء بهذه الالتزامات، يتعين علينا توفير المزيد من الموارد، وتعزيز التعاون التقني فيما بين الدول والمنظمات الدولية وإقامة الشراكات الاستراتيجية، مثل الشراكة في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه يجب على السياسات الصحية أن تعترف بمواطن الضعف لدى بعض الفئات السكانية التي تواجه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذا الصدد، ينبغي النظر في الحالات المحددة للنساء والأطفال والمراهقين والشباب، بما في ذلك الفئات السكانية الرئيسية التي تواجه وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتي ليست معرضة على نحو خاص للفيروس نفسه فحسب، بل أيضا لأشكال متعددة من التمييز والوصم والعنف والإقصاء.

في الختام، نكرر مرة أخرى دعمنا القوي للعمل الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وندعو إلى تزويده بكل ما يلزمه من الموارد حتى يتمكن من الاضطلاع بولايته لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في القضاء على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إن المجتمع الدولي ملتزم التزاما راسخا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى ضمان مستقبل يُدحر فيه فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

السيدة رودريغيس كاميخو (كوبا) (*تكلمت بالإسبانية*): إننا ممتنون للتقرير (A/72/815) الذي قدمه الأمين العام عن الموضوع قيد النظر. كما تبين الوثيقة، جرى إحراز تقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام ٢٠٠١. بيد أن فرص الحصول على الخدمات الصحية لا تزال غير

متكافئة. وفي هذا الصدد، إن إحراز التقدم والنجاح في معالجة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يتطلب إدخال إصلاحات واسعة للنظام الدولي الحالي وتعزيز الروح الحقيقية للشراكة من أجل التضامن.

لقد قالت الدكتورة كاريسا إتيين، مديرة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، ذات مرة إنه

”يجب على كل بلد أن يجد سبيلا لتحقيق التغطية الصحية الشاملة، على أساس خلفيته التاريخية والاجتماعية والاقتصادية الخاصة به، مع تعزيز الحوار الاجتماعي الواسع النطاق“

وهذا بالضبط هو ما قمنا به في كوبا منذ تنفيذ برنامجنا الوطني للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومكافحته منذ أكثر من ثلاثة عقود، مما يضمن فعالية الوقاية والتشخيص والعلاج. وقد تم توسيع نطاق البرنامج وتحديثه، بما يتفق مع التغييرات في المعايير التي أوصت بها منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتقوم استراتيجية كوبا للتصدي للفيروس/الإيدز، شأنها في ذلك شأن نظام الرعاية الصحية لدينا بأسره، على مبدأ أن الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان وعلى نهج شامل، يستند إلى قدرات التكنولوجيا الحيوية التي مكنتنا من إجراء أبحاث واستحداث أدوية جنيسة وتوعية المواطنين بدرجة كبيرة مما أكسبهم الثقة في نظامهم الوطني للصحة العامة. كما أن لدينا برنامجا شاملا للتربية الجنسية يغطي جميع فئات السكان؛ ونتيح الفحص المجاني دون الكشف عن الهوية لمن يطلب ذلك؛ ونوفر العلاج المجاني المضاد للفيروسات العكوسة؛ ونقدم للمرضى مجموعة واسعة من خدمات الاستشارات والتقييم والدعم؛ ويشارك المجتمع المدني مشاركة فعالة في الأنشطة الوقائية ويشارك المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية في تصميم هذه البرامج وتنفيذها وتقييمها.

والنتائج واضحة يراها الجميع. ففي عام ٢٠١٥، شهدت منظمة الصحة العالمية بأن كوبا أول بلد في العالم يتمكن من القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل؛ والنسبة المئوية للسكان المصابين بالفيروس/الإيدز في الفئة العمرية من ١٥ إلى ٤٩ عاما تقل كثيرا عن واحد في المائة؛ ونحرز تقدما مستمرا في إذكاء الوعي في مجتمعنا بشأن القضاء على جميع أشكال التمييز المتصل بنوع الجنس أو الميل الجنسي أو الهوية الجنسانية أو حالة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. باختصار، لقد أظهرت التجربة الكوبية أن توفر الإرادة لدى الحكومة، إلى جانب اتباع نهج تشاركي ومتكامل، يمكن أن يكون له أثر إيجابي على الوقاية من الفيروس/الإيدز، فضلا عن توفير الحياة الكريمة للمصابين به، حتى عندما تعين علينا التعامل، كما في حالتنا، مع الآثار السلبية لنظام دولي غير عادل، يزيد من وطأته الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على بلدي من قبل الولايات المتحدة والذي لا يزال مُطبقا بالكامل، وقد أدى إلى أوجه قصور مادية كبيرة في قطاع الصحة العامة لدينا.

إن الممارسة الكاملة للحق في التعليم والصحة أمر ضروري لإنهاء ذلك الوباء. ويجب أن نعزز التعاون الدولي بغية تعزيز خدمات الرعاية الصحية الأولية وأنشطة الترويج والوقاية في البلدان الأكثر احتياجا. وتؤكد كوبا من جديد استعدادها للتعاون مع البلدان المحتاجة، على أساس تجربتنا وإنجازاتنا، ونجدد التزامنا السياسي بالمساعدة على تسريع التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عالميا.

السيد كونونوتشينكو (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (A/72/815) عن التدابير الرامية إلى تكثيف التعاون من أجل مكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية وتقديم الدعم الاجتماعي والطبي للمصابين بالفيروس.

يلتزم الاتحاد الروسي التزاما راسخا بالأهداف والمبادئ الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز الصادر في عام ٢٠١٦، ونرى أنه أداة هامة لحشد الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العدوى. ونؤيد التقييم الوارد في التقرير للتقدم المحرز في منتصف المدة نحو الوفاء بالتزامات المسار السريع لعام ٢٠٢٠ للقضاء على هذا الوباء. ونرحب بآخر النتائج في مكافحة انتشار الوباء، بما في ذلك توسيع نطاق الاختبار والعلاج المضاد للفيروسات العكوسة والحد من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، ونلاحظ الانخفاض التدريجي في عدد حالات الإصابة الجديدة. ونؤمن بأهمية كفالة إمكانية حصول المرضى على الحماية والخدمات الاجتماعية على الصعيد المحلي وزيادة التمويل المتاح لهذه التدابير. وتكتسي التوصيات الرامية إلى تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ ومنع الإصابات والأمراض المتصلة بها نفس الأهمية كما كانت دائما.

كما نعتقد أن برامج العلاج والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ينبغي أن تتبع نهجا يركز على مناطق جغرافية وبلدان وفئات سكانية محددة، وهو جزء لا يتجزأ من النجاح في مكافحة الفيروس. ومع ذلك، نلاحظ أيضا التعليقات بشأن الحاجة إلى القضاء على الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي قد تمنع المرضى في بعض الحالات من الحصول على الخدمات الطبية. وبطبيعة الحال، فيما يتعلق بهذه المسألة، بينما نعتقد أنه يجب أخذ حقوق جميع الأفراد في الاعتبار، فمن المهم أيضا الحفاظ على الاحترام الصارم للحالة الدينية والثقافية التي ينفرد بها كل بلد والامتثال لتشريعاته الوطنية، على نحو ما يؤكد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦.

طالعنا باهتمام البيانات المتعلقة باستخدام التركيبة الوقائية، بما في ذلك الممارسات المثيرة للجدل وغير المعترف بها عالميا للحد من الضرر. وتربط الإحصاءات الواردة في التقرير ربطا مباشرا بين برامج تبادل الإبر والمحاقن واستخدام العلاج البديل للمواد الأفيونية المفعول وبين انخفاض عدد حالات فيروس نقص المناعة البشرية. ويتم الخلوص إلى الاستنتاجات بشأن مدى فعاليتها في حل المشاكل المتعلقة بتعاطي المخدرات والجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نود أن نرى معلومات موثوقة علميا بشأن الكيفية التي يمكن بها لقيام الدولة بتوزيع مواد ممنوعة أن يمنع تعاطي المخدرات. ونعتقد أن المهمة الرئيسية للصحة العامة لا تقتصر على الحد من الأضرار المرتبطة بالمخدرات، ولكن أيضا القضاء التام على استعمال المخدرات لأغراض غير طبية. وفي رأينا أن علاج إدمان الأفيون بالاستعاضة عنه عقار بعقار آخر يتعارض بشكل أساسي مع النهج العلمية للوقاية والعلاج من إدمان المخدرات.

وفي فرع التقرير المتعلق بتزويد الشباب بالمهارات والمعارف اللازمة لحماية أنفسهم من الفيروس، يجري التركيز على توسيع نطاق الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. وفي حين أننا نؤمن بالتأكيد بأهمية تهيئة بيئة يشعر فيها الشباب بالقدرة على طلب المساعدة والرغبة في ذلك، يبدو أن الجانب الوقائي من فيروس نقص المناعة البشرية ليس مشمولا بالكامل. ومن المهم إيلاء مزيد من الاهتمام لمنع السلوكيات العالية الخطورة وعدم قصر مكافحة انتشار الفيروس على التدابير الطبية، بل توعية السكان لاتباع نهج أكثر مسؤولية تجاه صحتهم بوجه عام.

ونؤيد اتباع نهج متكامل لمعالجة مسألة مكافحة الوباء إلى جانب أمراض أخرى. ووفقا للتقديرات الرسمية، فإن احتمالات إصابة الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية بالسل تزيد بواقع ما بين ٢٠ و ٣٧ مرة عن احتمالات إصابة الأشخاص الأصحاء به.

ونأمل أن يجري التعبير عن هذا الجانب في الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بمكافحة السل المقرر عقده في ٢٦ أيلول/سبتمبر.

ويرى الاتحاد الروسي أن مكافحة هذا الوباء على الصعيدين الوطني والعالمي أمر في غاية الأهمية. ونحن ننفذ استراتيجية حكومية لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، مع اتباع نهج شامل لتوفير المساعدة الطبية للمصابين بالفيروس. ونستخدم التكنولوجيا لأغراض التكيف الاجتماعي وإعادة التأهيل، فضلا عن اتخاذ تدابير للدعم الاجتماعي ونقوم بحملة إعلامية واسعة النطاق. وفي عام ٢٠١٧، أجرى ٣٤ مليونا من مواطنينا، وهو عدد لم يسبق له مثيل، فحوص الكشف عن الفيروس. والدولة توفر للروس السلسلة الكاملة من تدابير مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك الخطوات الوقائية والأدوية مجانا. وفي عام ٢٠١٧، تلقى ٠٠٠ ٣٢٠ مريض العلاج المضاد للفيروسات العكوسة. وبغية تهيئة بيئة اجتماعية لا تميز ضد المصابين بالفيروس، فإننا ننظر في إدخال تعديلات على قائمة الأمراض التي تُعتبر من أسباب منع شخص ما من تبني الأطفال أو كفالتهم.

ومن النتائج المهمة التي حققها الاتحاد الروسي الوقف الفعال لانتقال فيروس نقص المناعة البشرية رأسيا من الأم إلى الطفل. ولقد حققنا مؤشرات استراتيجية ٩٠-٩٠-٩٠ لسكاننا من الأطفال. وبدعم من الحكومة الروسية، عُقد المؤتمر الدولي السادس المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى في موسكو في نيسان/أبريل. ويشكل ذلك المنتدى منبرا رئيسيا للتعاون وتبادل الخبرات في هذا المجال بين بلدان المنطقة. وركزت المناقشة على أربعة مجالات: العلوم والطب وتعزيز التنمية الدولية والوقاية الفعالة ومشاركة المجتمع المدني. ونتيجة لذلك، اعتمدنا إعلانا يؤكد مجددا التزامنا بأهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف المتمثل في القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيدة بلي (كندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تفخر كندا بالزخم الذي ولده نهج المسار السريع والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لعام ٢٠١٦. ومع ذلك، فإنه نظرا لأن عام ٢٠٢٠ قد أصبح عل الأبواب، نشعر بالقلق إزاء الثغرات الكبيرة التي لا تزال قائمة في تحقيق الأهداف العالمية. ونرحب بتقرير الأمين العام (A/72/815)، ونحن ممتنون على التوصيات الواردة فيه والتي تهدف إلى تسريع وتيرة التقدم. وعلى وجه الخصوص، فإننا نتشاطر الرأي القائل بأنه يجب علينا مواصلة تكثيف جهودنا الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وهذا هو السبب في أن كندا أطلقت سياستها الأولى للمساعدة الدولية النسوية، والتي شرعنا الآن في وضعها موضع التنفيذ. وتركز هذه السياسة على النساء الأشد فقرا والأكثر ضعفا، ولا سيما النساء في البيئات الهشة والمتضررة من النزاعات. ويمثل جعل الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات في صميم ما نقوم به أمرا أساسيا للقضاء على الإيدز.

وهدفنا هو أن نوفر لأكثر الفئات التي يصعب الوصول ما تحتاجه وتستحقه من خدمات الوقاية والعلاج والرعاية في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية. ويشمل ذلك العمل على عدة جبهات صوب إنهاء الوصم والتمييز اللذين تواجههما الفئات الضعيفة والمهمشة مثل المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، فضلا عن الأقليات العرقية والشعوب الأصلية ومتعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

وبالمثل، فإننا نتشاطر الشاغل الذي يبرزه تقرير الأمين العام بخصوص أن الكثير من الشباب يفتقرون إلى المعارف والمهارات اللازمة للوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، وأنه نتيجة لذلك، لا يدرك أعداد كبيرة منهم بالمرة وضعهم من حيث الإصابة بالفيروس. وهذا أمر غير مقبول. وفي كندا، ندرك أيضا أهمية ضمان وصول الشباب إلى المعلومات الصحية للوقاية من العدوى، ونحن ملتزمون بدعم إتاحة المعرفة اللازمة لهم بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض المنقولة جنسيا والوقاية

والفحص والعلاج والرعاية. وخلال مؤتمر قمة مجموعة السبعة مؤخرا، بقيادة رئيس الوزراء ترودو، اتفق الوزراء على أن استثماراتهم في مساعدة الفتيات المراهقات يجب أن تكون شاملة ومتكاملة ومتعددة القطاعات مع اتباع نهج متعدد الجوانب. وسلط العديد من المشاركين الضوء على أهمية كفالة إدماج احتياجات المراهقين بشكل كامل في السياسات الوطنية وإمكانية حصولهم على خدمات مراعية لاحتياجات الشباب. وكما نعلم جميعا، فإنه عندما يتم تمكين الشباب بالمعارف والمهارات المتعلقة بصحتهم الجنسية، تزيد احتمالات سعيهم لأن يجروا فحوص الكشف عن الفيروس وبدء العلاج في وقت أبكر.

ونحن نتشاطر الرأي القائل بأن الاجتماع الرفيع المستوى المقبل لعام ٢٠١٨ بشأن مكافحة داء السل والذي يُعقد في هذا الخريف يمثل منبرا فعالا وفرصة هائلة لتركيز الاهتمام الدولي على الحاجة إلى تسريع وتيرة التقدم المحرز بشأن السل، بما في ذلك عن طريق تعزيز التصدي بصورة متكاملة للسل وفيروس نقص المناعة البشرية من أجل القضاء على الوباءين بحلول عام ٢٠٣٠. وترى كندا أن معالجة الأبعاد الجنسانية للسل أمر بالغ الأهمية، ونحن نريد تكييف النُهج التي نتبعها. ويجب أن ندرك أيضا أنه من أجل القضاء على السل بحلول عام ٢٠٣٠، من الضروري استخدام الأدلة العلمية لتوجيه إجراءاتنا واستثماراتنا. وتؤيد كندا وضع إطار متعدد القطاعات للمساءلة استنادا إلى استعراض مستقل وبناء وإيجابي للتقدم المحرز، لا سيما في البلدان المثقلة بالأعباء.

(تكلم بالفرنسية)

في الختام، نحن ملتزمون بتحقيق الهدف العالمي المتمثل في القضاء على الإيدز والتهاب الكبد الفيروسي والأمراض المنقولة جنسيا بحلول عام ٢٠٣٠. ونؤيد برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهود التي بُذلت حتى الآن لتعزيز النموذج التشغيلي الحالي. وسنواصل اللجوء إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك من أجل تعزيز المساءلة عن نتائج اتباع استراتيجية قائمة على حقوق الإنسان للتصدي للوباء، وتوجيهنا على الطريق نحو القضاء على الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد سباربر (ليختنشتاين) (*تكلم بالإنكليزية*): إن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز هي واجهة عرض للآثار التي يمكن أن يشهدها المجتمع الدولي إذا ما وحدنا قوانا جميعا. ومع ذلك، فإنها تمثل أيضا تذكرة بكيف يمكن أن يكون التقدم المحرز هشا، إذا ما خلدنا إلى الراحة أو توانينا في قطع الشوط الأخير. ومن ثم، فإن من المهم للغاية أن تناقش الجمعية العامة بانتظام سياساتها في هذا المجال وأن تعيد تكييفها. وعلى مدار أكثر من ثلاثة عقود، سبب وباء الفيروس/الإيدز معاناة بشرية هائلة في جميع أنحاء العالم، وخلف آثارا مدمرة على المتضررين وعلى مجتمعاتهم المحلية. غير أنه وبينما لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به، فإن القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠، على النحو المتفق عليه في أهداف التنمية المستدامة، أمر ممكن. وفي منتصف المدة قبل الوفاء بالتزامات المسار السريع التي تعهدنا بها في عام ٢٠١٦، يشير تقرير الأمين العام (A/72/815) إلى حدوث تقدم جدير بكل ترحيب. وينبغي أن نغتنم هذا الزخم للتأكد من أننا سنفي بوعدنا بصورة جماعية وشاملة.

لقد عرفنا منذ وقت طويل أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس مجرد مسألة تتعلق بالصحة العامة، بل له أيضا بعد هام فيما يتعلق بالتنمية المستدامة وحقوق الإنسان. ومن المشجع أن عددا من البلدان قد اتخذت خطوات إيجابية للقضاء على وصم الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على سبيل المثال من خلال حماية حقوق السكان المهمشين وحظر التمييز على أساس الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي الوقت نفسه، نشعر بالجزع

إزاء استمرار التمييز القانوني والفعلي في العديد من البلدان. واستمرار تجريم المثلية الجنسية في ٦٠ بلدا تقريبا لا يزال عائقا رئيسيا أمام التصدي الفعال للوباء. فالأشخاص الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، بمن في ذلك متعاطو المخدرات بالحقن والمشتغلون بالجنس والسجناء ومغايرو الهوية الجنسية والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال لا يزالون يعانون من الوصم، الذي غالبا ما يمنعهم من التمتع الكامل بحرياتهم الأساسية وحقوق الإنسان، وقبل كل شيء، الحق في الصحة.

إن التصدي على نحو شامل ومستدام لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن يستند إلى الإقرار بجميع العناصر الأساسية لمخاطر فيروس نقص المناعة البشرية وأوجه الإصابة به. وتسهم عدم المساواة بين الجنسين والأعراف الجنسانية الضارة في الارتفاع غير المقبول لمخاطر إصابة النساء والفتيات بفيروس نقص المناعة البشرية. ولذلك يجب أن تكون حالاتهن تحديدا في قلب استجابتنا. وتقديم خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للنساء والفتيات يمكننا من النجاح في الوقاية من الفيروس/الإيدز، ويسهم بالفعل إسهاما كبيرا في القضاء انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. ومع ذلك، لا الاعتراف بحقوق النساء، ولا توفير الخدمات الصحية لهن قد تحققا على الصعيد العالمي؛ ويتعرضن للحرمان والتهميش يعلى الرغم معرفتنا بحالتهن بصورة أفضل، ونحن نتحمل مسؤولية أخلاقية جماعية لوقف ذلك.

ويتضمن تقرير الأمين العام بيانات مشجعة بشأن جهودنا بلوغ لبلوغ الأهداف ”٩٠-٩٠-٩٠“. ويعرف سبعون في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على الصعيد العالمي أنهم مصابون، و٧٧ في المائة منهم يحصلون على العلاج المضاد للفيروسات العكوسة و٨٢ في المائة منهم تمكنوا من كبح جماح الحمل الفيروسي. ومع ذلك، فإن الثغرات الهامة في مجال اختبار فيروس نقص المناعة البشرية وعلاجه لا تزال بحاجة إلى المعالجة، لأن التقدم المحرز في مجال الحد من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية قد تباطأ.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن التزاماتنا ينبغي أن تُترجم على نحو أكثر اتساقا إلى استثمار وإجراءات في الميدان. والتمويل يتناقص بصورة كبيرة مقارنة بالالتزامات التي تعهدنا بها في عام ٢٠١٦ والأدوات والاستراتيجيات المبتكرة، مثل النماذج المجتمعية لاختبار فيروس نقص المناعة البشرية والاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية واختبار الحمل الفيروسي لا تزال غير مستغلة استغلالا كاملا. وعلاوة على ذلك، يتعين بذل المزيد من الجهود لكفالة حصول الشباب على ما يلزم من مهارات ومعرفة وقدرة بغية حماية أنفسهم من فيروس نقص المناعة البشرية. وهذا هو المجال الذي ينبغي أن نركز عليه اهتمامنا لكي نشق طريقنا صوب تحقيق أهدافنا على نحو جماعي وشامل.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل لتوصيات الأمين العام وأن أشيد بموظفيه على عملهم الدؤوب من أجل ترجمة الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وغيرها من الاتفاقات الهامة إلى واقع. وليختنشتاين ملتزمة بهذا المسعى، سياسيا وماليا. وسنواصل دعم المشاريع المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا وغيره من الأدوات، مع إعطاء الأولوية للوقاية. وباستثمارنا في الوقاية، لدينا أفضل فرصة لتحقيق نتائج مستدامة في الأجل الطويل.

السيدة كوهين (أستراليا) (*تكلمت بالإنكليزية*): في كل عام، نجتمع في هذه المناسبة للتفكير في حملتنا منذ ٣٧ سنة من أجل إنهاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وهذا العام، ترحب أستراليا بالمكاسب التي حققناها في العديد من غايات المسار السريع لعام ٢٠٢٠. ويحصل نحو ٢١ مليون من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية على العلاج

المضاد للفيروسات العكوسة. وقد أدت هذه الزيادة بصورة مباشرة إلى انخفاض في الوفيات المرتبطة بالإيدز بنسبة ٤٨ في المائة منذ الذروة التي بلغتها في عام ٢٠٠٥. وفي منطقتنا، منطقة آسيا والمحيط الهادئ، انخفضت الإصابات الجديدة بالفيروس بنسبة ١٣ في المائة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦.

وقد وضع الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠ حقوق الإنسان في قلب الاستجابة للفيروس على الصعيد العالمي. وأقر بالحاجة إلى تمكين النساء والفتيات من خلال التثقيف الجنسي الشامل، وحصول الجميع على خدمات وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية والقضاء على العنف الجنساني. كما سلم أيضا بالحاجة إلى استمرار التركيز على الفئات الأكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، استنادا إلى الأدلة الوبائية. وعلاوة على ذلك، أقر بأن القضاء على الوصم والتمييز ومقاومة التجريم كانا هما السبيلين الوحيدين لإخراج الناس من دائرة الظل بغية الوفاء بحقهم في الحصول على الوقاية والتشخيص والعلاج.

وفي عام ٢٠١٦، أعربت أستراليا عن ارتياحها لأن الإعلان مثل خطوة هامة إلى الأمام مقارنة بسلفه الصادر في عام ٢٠١١. بيد أننا أكدنا حينئذ بوضوح أن الإعلان حدد الحد الأدنى اللازم لإنهاء وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وقد نواجه خطر ضياع تلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس. وبفعل البطء الشديد للمعدل الحالي للانخفاض، يتعذر تحقيق الأهداف العالمية. ويساورنا القلق بصفة خاصة لأنه أصبح من الصعب على نحو متزايد التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مسائل الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإنهاء الوصم والتمييز ضد الفئات المهمشة من السكان. وتقع تلك المسائل في صميم التصدي الفعال للفيروس.

ولا يمكننا تحقيق الأهداف دون التعاطف مع الفئات السكانية الرئيسية والتفاهم معها واحترامها وإقامة الشراكة معها، ليس فقط لأن ذلك هو الإجراء اللائق، بل لأنه ثبت أنه النهج الأكثر فعالية للتصدي للوباء. ونحن بحاجة أيضا إلى معالجة العوامل الهيكلية المتسببة في الوباء من خلال اتباع نهج شامل، يرتكز على الوقاية الأولية والتغطية الصحية الشاملة والمساواة من حيث الحصول على الخدمات الصحية.

وهذا النهج المتكامل فيما يتعلق بالصحة أمر حيوي أدى إلى انخفاض في الوفيات المتصلة بالسل بين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا العام، ستنظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مجموعة من القرارات المتصلة بالصحة، بما في ذلك السل والأمراض غير المعدية والتغطية الصحية الشاملة. وهي قرارات مرتبطة ارتباطا لا ينفصم، وإذا لم ننظر إليها من منظور بناء نظم صحية قوية تكفل مع حصول الجميع على العلاج، فلن نتمكن من الوفاء بتوقعات المجتمعات التي نخدمها.

ويضطلع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بدور حيوي في حشد وتعزيز الاستجابة العالمية للإيدز، ونقدر عمله الهام. ونشكر الأمانة العامة لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على معالجة العجز في تمويل البرنامج وزيادة تعبئة موارده من خلال خطة عمل البرنامج المشترك، ونتطلع إلى تلقي معلومات عن الكيفية التي يشارك برنامج الأمم المتحدة المشترك في العمل ويوائمه مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الأوسع نطاقا لعملية الإصلاح.

السيد خيمينيز (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما ننظر إلى الوراء مستحضرين سنوات بداية الألفية، نجد أن هناك أسبابا وجيهة للاحتفال بنجاحنا في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. إن علاج فيروس نقص المناعة البشرية يحيي الأمل في نفوس ملايين الأفراد وأسرهم، وعندما نحافظ على صحة

الأشخاص ويكون بمقدورهم إعالة أنفسهم وأسرهم، تترتب عن ذلك آثار مضاعفة على المجتمعات المحلية والمجتمعات قاطبة.

وعلى مدى السنوات الـ ١٥ الماضية، شهدنا انخفاضا في الوفيات المرتبطة بالإيدز، لا سيما في أكثر المناطق تضررا، شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي. ولعل الانخفاض المطرد في معدل انتقال العدوى من الأم إلى الطفل وما نحم عنه من تخفيض في نسبة وفيات الأطفال هو أكبر نجاح على الإطلاق، لأن تلك الأرقام تم تخفيضها إلى النصف في غضون ستة أعوام فقط. وبعبارة أخرى، فإن معظم أوجه الانخفاض في نسبة الإصابات والوفيات الجديدة يمكن أن يعزى إلى الانخفاض في الإصابات الجديدة بين الأطفال، لا سيما المرتبطة بنجاح علاج النساء الحوامل. وفي الوقت نفسه، يتزايد عدد القتلى في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. إن الوباء آخذ في الانتشار في معظم المناطق خارج أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، كما ينتشر بشكل خطير في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى.

وهكذا، فإن الأساس المنطقي قوي للتركيز مجددا على الوقاية، وترحب النرويج بإنشاء التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. وقد أضاف التحالف وبلدانه الشريكة التزامات سياسية رفيعة المستوى، وتنسيق الجهود الوقائية الأساسية والإشراف عليها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

ونرحب بجهود التحالف العالمي للوقاية من الفيروس الرامية إلى معالجة المسائل الصعبة والحساسة التي تحتاج إلى معالجة حتى يتسنى لنا أن ننجح في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية بفعالية.

ونحن نعلم أن تكلفة العلاج عالية، ونحن بحاجة إلى تكثيف الجهود الوقائية لتجنب الإصابات الجديدة. نحن نعلم أيضا أن هناك نمطين مميزين من أنماط المخاطر. وفي البيئات التي تكون فيها نسبة الإصابة مرتفعة، فإن الشابات هن الأكثر عرضة لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، أما في التي تكون فيها نسبة الإصابة منخفضة، فإن معظم الأشخاص المصابين ينتمون إلى ما نسميه بالفئات السكانية الرئيسية. وفي جميع الحالات، تفتقر هذه الجماعات إلى طائفة من الخدمات ويجدون أنفسهم في ظروف غير مواتية مع قدرة محدودة على التقليل إلى أدنى حد من السلوك المنطوي على مخاطر والحصول على المعلومات والخدمات.

ولا ينبغي بل لا يمكن معالجة فيروس نقص المناعة البشرية بمعزل عن غيره؛ ويجب أن تكون استجابتنا شاملة وأن يتم تناولها مع مراعاة الحاجة إلى تقديم خدمات للأشخاص المصابين. وفيما يتعلق بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، فإننا نتكلم أساسا عن إمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، وخدمات الحد من الأضرار. وللأسف فإن هذه المواضيع حساسة تماما وهذه هو أحد الأسباب الرئيسية أيضا في أن العالم لم يشهد سوى نجاح محدود في الوقاية من الفيروس. والوقاية تتعلق أيضا بالشمول والشراكات. إن بناء الشراكات والثقة مع الأشخاص المصابين، وإعطاءهم دورا رئيسيا في أعمال الوقاية أمر بالغ الأهمية من أجل تحقيق النتائج.

أود أن أركز على مجموعتين: أولا، المراهقين، ولا سيما الفتيات والشابات؛ وثانيا، الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات. وتبين البحوث أن الشباب الذين لديهم معرفة جيدة عن النشاط الجنسي يميلون إلى تأجيل بدئه. فالمعرفة تؤدي إلى المزيد من القرارات المسؤولة وتعطي الأشخاص الخيارات في حياتهم. ولذلك يمثل تزويد الشباب بالثقافة الجنسية وسيلة هامة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المنقولة جنسيا. وفي الوقت نفسه، يمنع ذلك أيضا الحمل المبكر وغير المرغوب فيه، وقد يؤمن فرصا تعليمية للشباب.

ولذلك تؤيد النرويج نشر التثقيف الجنسي الشامل في العالم، ونحن نثني على اليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة

للسكان والشركاء الآخرين الذين نشروا وثائق توجيهية بشأن هذا الموضوع، ونحن نشجع البلدان على اتباعها.

إن مبدأ الحد من الضرر مبدأ أخلاقي جيد وهام بالنسبة للوقاية. وحتى إذا كان هناك سلوك بعينه لا يشجعه المجتمع، فمن المهم بالنسبة للمجتمع والفرد والأسرة تجنب إلحاق الضرر بالأشخاص. وتبرر هذه الحجة توفير الرفالات واتخاذ تدابير لتجنب الإصابات الجنسية حتى وإن كان يفضل المجتمع أن يمتنع الشباب عن إقامة علاقات جنسية. وينطبق المنطق ذاته على تقاسم الأُبَر المستخدمة تحت الجلد، على الرغم من أن ممارسات الحقن بالمخدرات غير قانونية في معظم البلدان. فالضرر الإضافي المتمثل في الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لا يساعد أحدا وينبغي تجنبه.

أود أن أختتم كلمتي بإعطاء مثال من بلدي النرويج. ومن نواح عديدة، بدأت مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية تحولا نموذجيا في السياسات الاجتماعية والصحية في النرويج، كما في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم. ولئن كان الحقن بالمخدرات تم اعتباره سلوكا سلبيا جدا ينبغي وضع حد له، هناك أيضا إدراك أنه لا يخدم أي أحد أن يصاب مستعمل المخدرات بفيروس نقص المناعة البشرية – لا النظام الصحي أو المجتمع ككل. وبعبارة أخرى، أدت شواغل الصحة العامة والشواغل بشأن الأفراد إلى مبادرات رئيسية للوقاية من الفيروس تتضمن تدابير الحد من الأضرار – أولا وقبل كل شيء، الحصول على المياه النظيفة، والإبر، والعلاج الإبدالي عن طريق الفم في وقت لاحق. ويتزايد عدد الخدمات المقدمة والمضافة منذ ذلك الحين.

كما اختارت النرويج اتباع مبدأ المشاركة وتمكين الأشخاص والمجموعات الأشد تضررا. وكما يصفها ذلك أحد الخبراء في مجال تعاطي المواد المخدرة فإن الأشخاص المهمشين والموصومين ليسوا في وضع يمكنهم من التفكير في المخاطر أو الحد منها. وليس بوسع سوى الإدماج والتمكين الحقيقيين من زيادة القدرة على حماية الذات والآخرين.

ونحن نعلم أن الأوبئة التي تنتشر بفعل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية نتيجة لاستخدام المخدرات مستمرة في الازدياد، وأننا ننا لم نقترب من هدف القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي المخدرات. ونحن في النرويج لا تقع لدينا سوى سبعة أو ثمانية إصابات جديدة بالفيروس في صفوف هذه الفئات سنويا. وفي الواقع، أظهر متعاطو المخدرات النرويجيون أن بوسعهم تغيير سلوكهم والمشاركة بنشاط في الحد من أضرار تعاطي المخدرات. ولدى البلدان الأخرى خبرات مماثلة، ولاحظت أن مبدأ الحد من الضرر، إلى جانب إدراج استراتيجيات التمكين، يؤدي إلى نتائج جيدة.

فقبل خمسة عشر عاما، قرر المجتمع العالمي أن يتخذ الخطوة الجسورة المتمثلة في دحر فيروس نقص المناعة البشرية. وكان تحديا حقيقيا، وكان هناك العديد من الأصوات المشككة، ولكن بوجه عام، كانت النتائج مشجعة. ومع ذلك، فإننا لم نستسلم. إننا بحاجة إلى مواصلة التحلي بالجرأة والشجاعة وأخذ تحدي الوقاية بجدية حتى نتمكن من بلوغ الأهداف العالمية التي حددناها معا.

السيد غونثاليث (كولومبيا) (*تكلم بالإسبانية*): إن كولومبيا ممتنة لعقد هذه المناقشة، وهي تشكر الأمين العام على تقريره (A/72/815) وتوصياته القيّمة.

وتأتي هذه الجلسة بعد عامين من اعتماد الإعلان السياسي لعام ٢٠١٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠، الذي يهدف إلى تسريع وتيرة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وتحديد مسار القضاء على وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠، كجزء من الالتزامات التي تعهدت بها الدول باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتدرك كولومبيا التحديات الرئيسية التي لا تزال قائمة في الكفاح العالمي ضد الوباء. لا يزال الإيدز يشكل مسألة صحة عامة وإنمائية، ويتطلب التزاما سياسيا قويا وتعاونا دوليا قويا وعملا مستمرا.

ومما يثلج الصدر أن نعرف أن الأمين العام في تقييمه يشير إلى أن القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول ٢٠٣٠ هدف في متناول أيدينا. بيد أن التقرير نفسه يطلق نداء لا لبس فيه؛ المعدل البطيء للتقدم المحرز في الحد من الإصابات الجديدة يسلط الضوء على أوجه القصور والمشاكل التي يجب علينا التصدي لها من أجل تحقيق هدفنا النهائي.

ومن ثم، يبدو أنه من المهم الإشارة إلى التزاماتنا والنظر بعناية في توصيات الأمين العام. أولا، يجب علينا القيام بحملة لتكثيف عملية الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية من أجل تحقيق غايات الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ المتعلقة بأهداف عام ٢٠٢٠ وهي المعرفة والتشخيص والعلاج. ثانيا، إن الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن مكافحة داء السل – الأول في تاريخ الجمعية – المقرر عقده في أيلول/سبتمبر يوفر فرصة تاريخية لتكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على السل والأمراض الأخرى المرتبطة به، وسيكون أيضا بمثابة منبر للتعجيل بالتصدي للسل، بما في ذلك السل المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية. ثالثا، يجب علينا أن نحمي حقوق الإنسان ونعزز المساواة بين الجنسين من خلال استخدام نماذج تقديم الخدمات التي يكون محورها السكان والأطر القانونية والسياساتية الداعمة.

والإجراءات التي اتخذتها كولومبيا تم انتهاجها من منظور قائم على الحقوق من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان داخل المجتمع المحلي. ويسلّم بلدنا بأن الحقوق الجنسية والإنجابية هي حقوق إنسانية غير قابلة للتصرف، وأنه يجب الاعتراف بها وحمايتها لجميع الأشخاص دون أي تمييز.

وأخيرا، لا بد من الاعتراف بأن الكفاح ضد هذا الوباء يمثل تحديات كبرى للدول، لا سيما من الناحية المالية، وأن الموارد في مجال الصحة العامة شحيحة وتزاحمها أولويات أخرى. إن الاستراتيجيات المبتكرة للتعاون الدولي ضرورية للتعجيل في إحراز التقدم في الكفاح العالمي ضد لفيروس نقص المناعة البشرية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ونشرها بشروط مواتية، وبما يشمل الامتيازات والشروط التفضيلية للبلدان النامية.

ونحن على اقتناع بأنه ما زال أمامنا الكثير من العمل الذي ينتظرنا، على الصعيدين الوطني والدولي. ولذلك السبب تؤكد كولومبيا اليوم من جديد التزامها السياسي بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بغية القضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد أروتشا رويث (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): بعد مضي سنتين على اتخاذ القرار ٢٦٦/٧٠، المعنون ”الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“، الذي اقترحنا بموجبه خريطة طريق تتواءم مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، يمكننا القول بأننا أحرزنا تقدما بلا شك. وتلتزم بنما تماما بذلك الإعلان وبالإجراءات العالمية المتخذة لصالح حقوق الإنسان وعدم التمييز والوصم، بهدف ضمان أن يعيش جميع الناس في ظروف من الاحترام والكرامة.

واتسع نطاق التزام البلد بإنهاء هذا التهديد للصحة العامة ليشمل جميع أنحاء المنطقة والعالم منذ عام ٢٠١٥، عندما عُينت السيدة الأولى في جمهورية بنما، صاحبة المقام لورينا كاستيو دي فاريلا، سفيرة خاصة معنية بالإيدز لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أمريكا اللاتينية. وبموجب ذلك الدور، فإنها تقود، بوصفها المتحدثة

العالمية باسم حركة انعدام التمييز، جهودا هامة وأصبحت صوتا بارزا مدافعا عن الإدماج والاحترام.

ونرحب بتقرير الأمين العام (A/72/815)، المعنون ”الاستفادة من التصدي للإيدز من أجل إصلاح الأمم المتحدة والصحة على الصعيد العالمي“. وهو يضع الأشواط الواسعة التي قُطعت في الوفاء بالتزامات خفض عدد الوفيات بسبب الإيدز وتحسين إمكانية الحصول على العلاج في إطارها الصحيح، كما يؤكد التحديات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية أمام تحقيق الأهداف ٩٠-٩٠-٩٠، وهو التزام يتقيد به بلدي على أعلى المستويات السياسية.

وكجزء من جهودنا الوطنية، أنشأنا لجنة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية ومكافحته، وهي محفل أوجدت المؤسسات العامة والمجتمع المدني والوكالات المتعاونة أوجه تآزر في إطاره لمساعدة السكان المتضررين وأولئك المعرضين للخطر، لأننا نؤمن بقيمة الجهود الجماعية الرامية إلى تحقيق نهج الإجراءات المعجلة. وعلاوة على ذلك، أطلقنا حملات للتوعية، مثل ”الفحوص التي تنقذ الأرواح“ وبشأن القضاء التام على التمييز، والتي تسعى إلى توعية الجمهور بأهمية إجراء الفحص – الذي يُجرى أيضا بالمجان من أجل خفض معدلات انتقال المرض والوفاة.

وكما يشير تقرير الأمين العام، فإن القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل لا يزال هدفا قابلا للتحقيق. وإذ نضع ذلك في اعتبارنا، أطلقنا مبادرة بعنوان ”أفضل اختبار لحبك“، والتي تهدف إلى الإسهام في القضاء على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل. وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن مكتب السيدة الأولى للجمهورية يشدد على أهمية تولي المرأة للأدوار القيادية من أجل ضمان وضع برامج وسياسات تلبي احتياجاتها في التصدي للفيروس، يجري أيضا الترويج لبرنامج العيادات المتنقلة ”حب على عجلات“ بهدف الوقاية من المرض وتوفير تشخيص في الوقت المناسب لفيروس نقص المناعة البشرية وسرطان الثدي في المناطق الريفية التي يصعب الوصول إليها وفي مجتمعات الشعوب الأصلية النائية للغاية والأشد ضعفا في البلد.

وإذ أدرك الثمن الفادح والمأساوي الذي اضطرت البشرية والمجتمع لدفعه جراء هذا الوباء، لا يمكنني تفادي القول بأن الهدف المتمثل في القضاء على الإيدز – أي القضاء التام على الفيروس نقص المناعة البشرية الذي يسبب الإيدز – يجب أن يكون الهدف الأسمى لجهودنا. ويشرفني أن وفد بلدنا اليوم يضم الدكتور آدن ريوس، طبيب علاج الأورام البنمي المشهور دوليا، الذي يكرس جهودا هائلة لتطوير لقاح وقائي معطل المفعول لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، وذلك في محاكاة للجهود السابقة بخصوص أمراض معدية أخرى مثل الحصبة وشلل الأطفال.

إن مكافحة هذه الآفة على الصعيد العالمي تلهمنا وفي هذا الصدد، وبدافع من إمكانية بدء جهود إضافية ترمي إلى إنقاذ الأرواح، تود بنما أن توجه انتباه الجمعية العامة إلى ”مشروع مانهاتن“ المقترح، وهو جهد جماعي وتعاوني ستسهم فيه جميع الدول لتعزيز تطوير لقاح للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية. واليوم، فإن بوسعنا إحداث تغيير، وستذكر الأجيال المقبلة اللحظة التي وحد فيها الرجال والنساء صفوفهم تحت مظلة الأمم المتحدة، وحشدوا مواهبهم وقدراتهم الإبداعية وجهودهم العلمية والبشرية من أجل تحقيق هذا الهدف السامي.

وتلتزم بنما التزاما راسخا بتسريع الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية من أجل تحقيق أهداف المسار السريع ٩٠-٩٠-٩٠ وانعدام التمييز بحلول عام ٢٠٢٠، على النحو المنصوص عليه في الإعلان السياسي. ونحن نحرز تقدما في هذا الاتجاه. ويمثل برنامج الأمم المتحدة المشترك، في سياق تلك الجهود، حليفا استراتيجيا لبلدي وسيظل كذلك، ونحن ندرك قيمة تعاونه.

في الختام، من الضروري، الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نكون نحن التغيير الذي نتمناه.

السيد لوبير (سويسرا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتكرار المشاعر التي أعرب عنها زميلي، ممثل البرازيل، صباح هذا اليوم، وكذلك الإعراب عن أملي في ألا تكون المشاركة الضعيفة في جلسة هذا الصباح تجسيدا لجهودنا المشتركة المبذولة لتنفيذ استراتيجيتنا المشتركة للقضاء على وباء الفيروس/الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. من الواضح أنه يتعين علينا القيام بعمل أفضل وتركيز جهودنا ومشاركتنا إذا كنا نريد أن ننجح في استراتيجية المسار السريع التي اعتمدناها قبل عامين في القرار ٧٠/٢٦٦ والقضاء على الوباء بحلول عام ٢٠٣٠، وفقا لما وعدنا به.

(*تكلم بالفرنسية*)

وأود أن أعرب عن تقديرنا للتقرير التحليلي والمقتضب الذي قدمه الأمين العام (A/72/815). وتوفر التوصيات، التي نؤيدها تماما، توجيهات واضحة بشأن ما الذي يتعين التركيز عليه في سياق التصدي للإيدز. ومع ذلك، وعلى الرغم من الجهود الجديرة بالثناء والتقدم الهام المحرز حتى الآن، لا يسعنا إلا أن نقر بأن تنفيذ نهج المسار السريع لم يصل بعد إلى المستوى والوتيرة اللازمين للقضاء على وباء الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٣٠.

وخلافا للحالة قبل ٢٠ عاما، فإن المعارف والأدوات متاحة اليوم للقضاء على الوباء. ولذلك، فقد حان الوقت لتسريع اتباع نهج مركب حيال الوقاية وتوفير إمكانية إجراء الفحوص والحصول على العلاج، ولا يقل أهمية عن ذلك تعزيز حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أنه يجب اتباع نهج المسار السريع بطريقة تحد من أوجه عدم المساواة القائمة وتكفل ألا يتخلف أحد عن الركب.

ويجب إتاحة المعلومات والخدمات لأشد فئات السكان ضعفا، بمن فيهم النساء والفتيات اللاتي يتعاطين المخدرات عن طريق الحقن والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، والفئات السكانية الرئيسية الأخرى، ولا بد من احترام حقوقهم وحمايتها. ونحن نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء تراجع مستوى الدعم المقدم للشركاء من المجتمع المدني، بدلا من أن يزيد، على نحو ما كان متوخى في ”الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠“، رغم أنهم يقفون على الخطوط الأمامية في مكافحة الفيروس.

ونشجع الأمم المتحدة على أن تواصل، من خلال برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نهجها المتعدد القطاعات لمكافحة الإيدز ولتوجيه عمل منظومة الأمم المتحدة بأسرها وشركائها.

وبالمثل، فإننا نشجع شراكة الوكالات الست – برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز واليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي – على كفالة إدراج مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بانتظام في المناقشات العامة بشأن الصحة، كما هو الحال في التغطية الصحية للجميع.

السيدة تيرنر (جامايكا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعيد حكومة جامايكا تأكيد التزامها بالإعلانات السياسية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبتنفيذها الفعال صوب تحقيق الهدف ٣ من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الغاية ٣,٣، للقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

ويذكر وفدي بأحدث التزام تعهد به رؤساء دولنا في قاعة الجمعية هذه في عام ٢٠١٦، بشأن المسار السريع للتعجيل

بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إننا نرحب بهذه الفرصة، في مرحلة منتصف الطريق هذه، لتقاسم التقدم المحرز في السياق الوطني في تحقيق الالتزامات الـ ١٠ للمسار السريع ٢٠٢٠.

ونشكر الأمين العام، في ذلك الصدد، على تقريره (A/72/815) ونحيط علما بالتوصيات الواردة فيه لدعم جهود الدول الأعضاء للحد من الوفيات المرتبطة بالإيدز على الصعيد العالمي إلى أقل من ٥٠٠ ٠٠٠، وخفض الإصابات الجديدة بالفيروس إلى أقل من ٥٠٠ ٠٠٠ على الصعيد العالمي والقضاء على الوصم والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية – كل ذلك بحلول ٢٠٢٠.

لقد تم تشخيص إصابة ٩٠٤ ٣٥ أشخاص في جامايكا بفيروس نقص المناعة البشرية، منذ عام ١٩٨٢، لا يزال ٧٢,٦ في المائة منهم على قيد الحياة. وبنهاية العام ٢٠١٦، قدر أن ما يقرب من ٣٠ ٠٠٠ شخص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا، بمعدل انتشار يبلغ ١,٧ في المائة. غير أنه تم تسجيل معدلات انتشار أعلى للفئات المعرضة للخطر مثل المشتغلين بالجنس التجاري والسجناء والمتشردين.

إن نهج المسار السريع المعجل أداة قيمة في تحقيق الغايات ٩٠–٩٠–٩٠: في أنه، بحلول العام ٢٠٢٠، سيعرف ٩٠ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية حالة إصابتهم بالفيروس، وسيتلقى ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين يعرفون حالة إصابتهم بالفيروس العلاج وسيكون ٩٠ في المائة من الأشخاص الذين يتلقون علاج فيروس نقص المناعة البشرية بلغوا مرحلة كبت الحمل الفيروسي، حتى تظل أجهزتهم المناعية قوية وينخفض احتمال نقلهم الفيروس والمرض إلى غيرهم بنسبة كبيرة.

وقد أحرزت جامايكا تقدما تجاه تحقيق تلك الأهداف في مجالات التركيز التالية. يعرف أربعة من كل خمسة أشخاص مصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في جامايكا – ٨٨ في المائة – حالة إصابتهم. وهذه هي أعلى نسبة مئوية في منطقة البحر الكاريبي الناطقة بالإنكليزية وقريبة من هدف الـ ٩٠ في المائة. وهذا إنجاز جيد للبلد نظرا إلى أن البيانات الوبائية لعام ٢٠١٠ أشارت إلى أن نصف عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية فقط كانوا يعرفون حالة إصابتهم. ويعزى هذا النجاح إلى مجموعة خيارات الاختبار التي أتيحت، بما في ذلك نهج التوعية المجتمعية والاختبارات بمبادرات من مقدمي الخدمات والخدمات المركزة للفئات السكانية الرئيسية.

وبالإضافة إلى ذلك، انخفض معدل الوفيات بسبب الإيدز من ٢٥ وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في عام ٢٠٠٤ إلى ما يتجاوز بقليل ١٣ حالة وفاة لكل ١٠٠ ٠٠٠ شخص في العام ٢٠١٦، وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة ٤٨ في المائة منذ بدء استفادة الجميع من العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في عام ٢٠٠٤. وعلاوة على ذلك، ظل معدل انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل يتراجع في فترة السنوات الثلاث الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦، مع انتقال عدوى نقص المناعة البشرية لـ ٢ في المائة من الرضع في العام ٢٠١٤ و ١ في المائة في العام ٢٠١٦.

ورغم أننا نشيد بهذه الخطوات، فإننا نظل مدركين للتحديات المتبقية ويظل تركيزنا منصبا على التصدي لها. في عام ٢٠١٦، جرى إبلاغ وزارة الصحة عن ٢٠١٥ حالات مشخصة حديثا. ومن بين تلك الحالات أبلغ عن ١٥ في المائة، أي ٣٠٥ حالات للمرة الأولى كحالات وفاة. وهذه إشارة إلى أنه على الرغم من النجاح الهائل في الاختبارات في عام ٢٠١٦، لا تزال هناك حاجة إلى توسيع نطاق إجراء الاختبارات.

ولا تزال هناك ثغرات كبيرة فيما يتعلق بالعلاج. وفي ذلك الصدد، تعتزم الحكومة مضاعفة جهودها لضمان ربط الناس بمجرد تشخيصهم بالعلاج وإبقائهم تحت الرعاية وبلوغهم مرحلة كبت الحمل الفيروسي. وعلى الرغم من أنه تم إحراز

تقدم كبير نحو تحقيق هدف القضاء على انتقال العدوى من الأم إلى الطفل، فثمة تباطؤ في تحقيق مؤشرات الرصد الرئيسية.

وتؤيد جامايكا التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على نحو شامل، ولا سيما عن طريق معالجة تداخل وبائي فيروس نقص المناعة البشرية والسل. ويسرنا أن نشير، في ذلك الصدد، إلى أن الاجتماع الأول الرفيع المستوى المعني بالسل سيعقد في وقت لاحق من هذا العام، ونحن نؤيد الربط القوي بين فيروس نقص المناعة البشرية والسل في الوثيقة الختامية لذلك الاجتماع.

وتحافظ حكومة جامايكا على تركيزها على نهج متعدد القطاعات يشمل الحكومة بأسرها والمجتمع بأكمله للتصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية من خلال إشراك الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من المجتمع المدني والقطاع الخاص والشركاء الإنمائيين الدوليين، وكذلك الشركاء من داخل الحكومة. وقد ظلت هذه الشراكات تسترشد بالخطة والبرنامج الوطني للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية، التي صيغت في العام ١٩٨٨، ونأمل في تعزيز الشراكات القائمة مع إقامة تعاون جديد من أجل التنفيذ الفعال للسياسات الوطنية الموجهة نحو كبح، وفي نهاية المطاف القضاء على، وباء الإيدز.

ويتطلع وفد بلدي إلى الاستماع إلى التقدم الذي أحرزته الدول الأعضاء الأخرى في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وسيظل متواصلا لتبادل المعلومات بشأن أفضل الجهود الرامية إلى القضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد دلودلو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن امتنان وفد بلدي للمبادرة المتخذة لاستضافة الاستعراض السنوي بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦. وإذ أن هذه هي نقطة منتصف المدة لبلوغ غايات المسار السريع ٢٠٢٠، فإنها توفر لنا جميعا فرصة لتقييم ما أحرزناه من تقدم في مقابل أهدافنا وللتعلم من بعضنا البعض، وتقدير جهود بعضنا البعض في سبيل تحقيق تلك الغاية.

وأود أن أعرب، بالنيابة عن وفد مملكة إسواتيني، عن تقدير بلدي للأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في حشد الالتزام السياسي على أعلى المستويات وفي إشراك المجتمع العالمي، ولا سيما الجهات المانحة التي احتشدت حول الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز: على المسار السريع للتعجيل بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠. إن العمل الذي أنجز في ذلك الصدد جدير بالثناء حقا.

وقد كانت النتائج التي تحققت في التصدي للإيدز في أفريقيا استثنائية. وهي تعزى إلى عدد من العوامل، بما في ذلك الدور القيادي الحيوي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى جانب الإرادة السياسية والدور القيادي للدول، التي نسقت بفعالية لاستجابة المسار السريع ودفعته حتى الآن.

وتظل مملكة إسواتيني تلتزم التزاما شديدا بالقضاء على الإيدز في بلدنا بحلول العام ٢٠٢٢. ذلك قبل ثماني سنوات من الموعد المحدد في الهدف العالمي. وقد ظل البلد، م خلال قيادة صاحب الجلالة الملك مسواتي الثالث، على المسار لتحقيق ذلك الهدف. ففي عام ١٩٩٩، أعلن جلالة الملك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كحالة طوارئ في المملكة ووجه الموارد اللازمة لمكافحة تلك الآفة. وقد ساهم ذلك في خفض الإصابات الجديدة إلى النصف، ولا سيما خلال السنوات الخمس الماضية، من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١١،

إلى ١,٣٦ في المائة في العام ٢٠١٦ – أي انخفاض بنسبة ٤٤ في المائة. كما حدث انخفاض كبير في الوفيات المرتبطة بالإيدز، من ٧٦٧ ٤ في العام ٢٠١٠ إلى ٣١٥ ٣ في العام ٢٠١٥ و ١٧٨ ٣ في العام ٢٠١٨.

وقد أسفر ذلك عن تحول إسواتيني إلى واحدة من عدد قليل فقط من البلدان التي حققتكبت الحمل الفيروسي بنسبة ٩١,٩ في المائة بين من يتلقون العلاج المضاد للفيروسات العكوسة.

وفي الختام، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأجدد التزام مملكة إسواتيني بتعزيز جهودها من أجل التصدي للإيدز على المسار السريع لتحقيق أهداف الوقاية لعام ٢٠٢٠ وأهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

السيد سيسا (بوتسوانا) (*تكلم بالإنكليزية*): تثني بوتسوانا على رئيس الجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين على عقد جلسة اليوم العامة بشأن تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وتؤيد بوتسوانا البيانين الذين أدلى بهما في وقت سابق اليوم ممثل كينيا باسم المجموعة الأفريقية، وممثل تنزانيا باسم الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

إن بوتسوانا، بما لديها من طموحات جريئة في صميم مسارها الخاص بفيروس نقص المناعة البشرية، تقف على أعتاب تحقيق إنجاز تاريخي فيما يخص مكافحة الأوبئة، مما يضمن لها مستقبلا خاليا من فيروس نقص المناعة البشرية، على النحو المتوخى في رؤيتها الوطنية لعام ٢٠٣٦. ففي حزيران/يونيه ٢٠١٦، أطلق رئيسنا السابق السيد سيريتسي خاما إيان خاما استراتيجيتنا ”العلاج للجميع“ كدليل آخر على التزام بوتسوانا السياسي بالتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وبحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، كان ٨٦ في المائة من مواطنينا المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية – ٣٢٣,٣٨٥ شخص – على دراية بإصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية؛ وكان ٨٤ في المائة – ٣١٧,٩٤٥ شخص – يتلقون العلاج المنقذ للحياة، وتم كبت الحمل الفيروس في جسم ٨١ في المائة – ٣٠٦,٨١٧ من المصابين. وستكفل هذه الأرقام أن يظل الأشخاص المصابون بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أصحاء وأن يسهموا إسهاما كبيرا في الوقاية من انتقال الإصابة بالفيروس لحالات جديدة.

وقد وضعت الحكومة وشركاؤها مبادرات لتحقيق أهداف المسار السريع ٩٠-٩٠-٩٠ والسيطرة على الوباء. وتشمل التدابير اختبار محدد الهدف لفيروس نقص المناعة البشرية للسكان، مثل المصابين بالأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والمرضى المصابين بالسل، والمرضى المقيمين، والأمهات المحتمل إصابتهن بفيروس نقص المناعة البشرية اللواتي يمثل منع انتقاله من الأم إلى الطفل بالنسبة لهن أمرا هاما، وكذلك الفئات السكانية الرئيسية، مثل المشتغلات بالجنس والرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال؛ والابتكارات الجديدة مثل الفحوصات على المستوى المحلي، التي تشمل الفحص المنزلي والفحص المفهرس والاختبار الذاتي لفيروس نقص المناعة البشرية؛ وتعزيز خدمات فحص فيروس نقص المناعة البشرية المراعية لاعتبارات الشباب لمناشدة الشباب، وإدماج النهج المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية، والصحة الجنسية والإنجابية، والسل، والأمراض غير المعدية.

وتشمل استراتيجيات أخرى شرعنا في تنفيذها لتغيير الحالة الراهنة تعزيز الختان الطبي الطوعي للذكور وتوفيره؛ وبرامج تعميم استخدام الواقيات الذكرية والتسويق الاجتماعي؛ وتكثيف تدخلات التغيير الاجتماعي والسلوكي؛ ومعالجة العوامل الهيكلية وغيرها من المسائل الشاملة مثل العنف الجنساني وتعاطي الكحول والمخدرات، وتعزيز الروابط بالخدمات. وبالإضافة إلى ذلك، توفر المرافق الصحية خدمات متكاملة

يسهل حصول الفئات السكانية الرئيسية عليها. ويتم تقديم خدمات من قبيل العلاج المضاد للفيروسات العكوسة، وإدارة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والواقيات الذكرية ومواد التدهين إلى منظمات المجتمع المدني العاملة مع هؤلاء السكان. والعلاج الوقائي قبل التعرض متاح حاليا من خلال مقدمي الخدمات من القطاع الخاص ويستخدم كاستراتيجية إضافية للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية.

وقد تحقق نجاح ملحوظ بشأن منع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية من الأم إلى الطفل، بزيادة نسبتها ٩٦ في المائة في عام ٢٠١٧، مما يشير إلى أن القضاء الفعلي على انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل – ونسبته حاليا ١,٤ في المائة – يمثل احتمالا قد يتحقق في جيلنا. وعلى الرغم من هذه النجاحات المختارة، فإن أحدث الأدلة تشير إلى حدوث زيادة طفيفة – ٤ في المائة – في الإصابات الجديدة بالفيروس، لتزداد من ٢٠٨ ١٣ حالة عام ٢٠١٠ إلى ٧٩٩ ١٣ حالة عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، تحدث ٦١ إصابة جديدة بالفيروس كل أسبوع في أوساط المراهقات والشابات. لذلك، هناك حاجة ملحة إلى تنشيط الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية إلى جانب العلاج، مع التركيز بشكل خاص على المراهقات والشابات بين سن ١٠ أعوام و ٢٤ عاما وعلى الفئات السكانية الرئيسية. وتشير دلائل أخرى إلى تعرض ٦٧ في المائة من النساء في عمر ١٨ عاما وأكبر للعنف الجنساني، في حين يبلغ معدلنا الوطني لحمل المراهقات ٩,٧ في المائة. ويحتاج الرجال في عمر ٣٥ عاما وأكبر إلى عناية خاصة، حيث عادة ما يقوم الرجال باختبار فيروس نقص المناعة البشرية وبدء العلاج في مرحلة أكثر تأخرا من النساء.

ويشكل إطار بوتسوانا الاستراتيجي الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من عام ٢٠١٨ إلى عام ٢٠٢٣، الذي يجري وضعه حاليا، فرصة لإحداث تحول استراتيجي كبير ودافعا لتنشيط الوقاية الأساسية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ويدعم ذلك بقوة النقلة النوعية الأخيرة من جانب الحكومة في مجال الرعاية الصحية الأولية لتوفير الرعاية الصحية العامة. ويعد انضمامنا مؤخرا إلى التحالف العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية والمشاركة النشطة في خطة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تنشيط الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية قرارات جديدة أخرى ستساعد على كفالة أن نتمكن من السيطرة على الوباء.

ولا يزال التزام بوتسوانا السياسي الرفيع المستوى واضحا لا لبس فيه. وقد أعلن الرئيس موكغويتسي ماسيسي، في الخطاب الذي ألقاه عند تنصيبه في ١ نيسان/أبريل، أن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز سيكون إحدى أولويات حكومته، ودعا إلى تجديد الاهتمام بالطريقة التي تستجيب بها لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة بوتسوانا تواصل الاستثمار في تصديها لفيروس نقص المناعة البشرية وتساهم بأكثر من ٥٧ في المائة من إجمالي ميزانيتها الصحية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبوتسوانا ملتزمة بدمج وربط نهجها المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والسل وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية وسرطان عنق الرحم ووفيات الأمهات والمواليد وخدمات صحة الطفل. وسيساعد ذلك على مواجهة العبء الثقيل الذي يلقيه على عاتقنا مرض السل وارتفاع معدل وفيات الأمهات، بغية الوفاء بهدفنا المتمثل في خفض نسبة الوفيات بمعدل ٢١ حالة لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. وعلى غرار بلدان أخرى ينتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية بصورة كبيرة، تواجه بوتسوانا أيضا تفشي عدد متزايد من الأمراض المزمنة الأخرى مثل التهاب الكبد الوبائي باء وجيم وغيره من الأمراض غير المعدية. وقد اتخذنا إجراءات للتصدي لهذه الأمراض المزمنة، ولا سيما الأمراض غير المعدية، من خلال استراتيجيتنا الوطنية للأمراض غير المعدية التي

اكتملت للتو. وتشمل التحديات التي نواجهها في القضاء على هذا الوباء عدم كفاية الاستثمار في التدخلات الرامية إلى تغيير السلوك الاجتماعي، وانتشار المخدرات الإدمانية غير المشروعة، وتنافس والمجتمع المدني والمنظمات المجتمعية التي تفتقر إلى الموارد من أجل الحصول على الموارد المالية والبشرية.

وفي الختام، تؤكد بوتسوانا من جديد التزامها بتنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلانات السياسية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والقضاء على وباء الإيدز بحلول عام ٢٠٣٠.

السيد شو جونغ شينغ (الصين) (*تكلم بالإنكليزية*): يمر العالم بمنعطف حاسم في الاستجابة العالمية لوباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. ويجب أن نستعرض جهودنا المشتركة ونحدد ما قطعناه من أشواط في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتحقيق أهدافنا بحلول عام ٢٠٢٠. وستساعدنا جلسة اليوم على تكثيف جهودنا وتهيئة عالم للأجيال المقبلة لن يشكل فيه وباء الإيدز تهديدا للصحة العامة، كما وعدنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ترحب الحكومة الصينية بتقرير الأمين العام (A/72/815) وتؤيده. ونحن بصدد الرد بالإيجاب على نداء الأمين العام في تقريره لزيادة تعزيز جهودنا لضمان إنهاء وباء الإيدز. لقد حافظت الصين على التزام سياسي قوي في استجابتها لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بأهداف ٩٠-٩٠-٩٠ على الصعيد العالمي التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتبع استراتيجياتنا الوطنية للتكيف خطة العمل لمواصلة الوقاية من الإيدز في الصين.

إن الصين عضو في التحالف العالمي للوقاية من يروس نقص المناعة البشرية وقد أعطت الأولوية القصوى للوقاية في إطار خطة الصين الصحية لعام ٢٠٣٠. لقد أحرزنا تقدماً مطرداً في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية المتغير باستمرار. إن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية عن طريق عمليات نقل الدم ومنتجات الدم قد توقفت إلى حد كبير. وانخفض معدّل الإبلاغ عن الحالات الجديدة لمتعاطي المخدرات بالحقن من ١٩,١ في المائة عام ٢٠١٠ إلى ٣,٤ في المائة عام ٢٠١٧، ما جلب الثناء الدولي للصين على برنامجها للتدخل من أجل تخفيض الإصابة. في الصين، تتمتع جميع النساء الحوامل بخدمات الكشف عن الإيدز مجاناً، وتتمتع النساء الحوامل المصابات بالفيروس وأطفالهن الرضع بخدمات تدخّل مجانية لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. كما أن الخدمات العلاجية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية تجري باطراد وتغطّي ٨٠ في المائة من السكان المحتاجين. ومع توسيع الخدمات العلاجية، انخفض عدد الوفيات الناجمة عن فيروس نقص المناعة البشرية بشكل كبير أيضاً. ومن أجل زيادة توسيع نطاق الخدمات وكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب، أنشأت الصين صندوقاً مبتكراً يرمي إلى تمكين المنظمات الاجتماعية من المشاركة في هذه الأنشطة. وتقدّم الحكومة الصينية الدعم المالي من خلال الجمعيات المحلية من أجل تعزيز مجموعة أوسع من خدمات التوعية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها والمعرضين بشكل كبير لخطر الإصابة. ونود أن نشكر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الدعم التقني في تفعيل هذا الصندوق.

ومن بين أمور أخرى، تؤدّي الصين أيضاً دوراً في مساعدة بلدان أخرى على تحقيق أهداف المسار السريع بحلول عام ٢٠٢٠ بإتاحة فرص التدريب والتعلم للموظفين، وإيجاد المنتجات الصحية المبتكرة، وتشجيع التعاون بين بلدان الجنوب بهدف تعزيز النظام الصحي. وهذه التدابير، التي تستند إلى مبدأ التنمية المرتكزة على التعاون المربح للجميع، قد أسهمت في الجهود المشتركة لبناء عالم يحظى بالتغطية الصحية للجميع.

وشأن العديد من البلدان الأخرى، تواجه الصين العديد من التحديات، ولا سيما تلك المتعلقة بصعوبات الوقاية من انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والسيطرة عليه. وتودّ الصين أن تغتنم هذه الفرصة لتتقدّم بالشكر إلى برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على قيادته وتعاونه الوثيق مع الصين. ونقدّر الجهود التي يبذلها في توحيد الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف المسار السريع لعام ٢٠٢٠ وإنهاء الخطر على الصحة العامة من وباء الإيدز بحلول ٢٠٣٠.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب المكسيك عن تقديرها لتقديم الأمين العام تقريره (A/72/815) وعن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ونرحّب بالتقدم المحرز على الصعيد العالمي في تحقيق الالتزامات السياسية الـ ١٠ الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦، والذي انضم إليه بلدي بعزم. ومع ذلك، نودّ التأكيد على أهمية تنشيط إجراءات العمل المقترحة للقضاء على فيروس نقص المناعة البشرية، والحاجة إلى العمل المتّسق والمنسّق من منظومة الأمم المتحدة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لتحقيق الأهداف ذات الصلة. ونتّفق على أنه رغم التقدم المحرز، لا تزال التحديات قائمة في مجالات التغطية الصحية للجميع، وإمكانية الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والرعاية الطبية للفئات السكانية الرئيسية، حيث لا يزال الوباء متركزاً.

وأود الآن أن أبرز بعضاً من التقدم الذي أحرزته المكسيك فيما يتعلق بهذا الموضوع. نظراً لضيق الوقت، لن أركّز إلا على الالتزامات التي أحرزنا فيها تقدماً كبيراً. لدى المكسيك سياسة وطنية لحصول الجميع المجاني على علاج فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز منذ عام ٢٠٠٣. نحن نرى أن الرعاية الصحية حق من حقوق الإنسان غير القابلة للتصرف. وتحقيقاً لهذه الغاية، استثمرنا في استجابتنا الوطنية لفيروس نقص المناعة البشرية، التي تهدف إلى ضمان الرعاية الطبية الشاملة والمجانية للأشخاص المصابين بالفيروس. إن البرنامج الوطني لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الأخرى المنقولة عن طريق الاتصال الجنسي ينظر إليها في استراتيجياته بوصفها جزءاً هاماً من عملية الرعاية الطبية.

وينبغي أن تكون الوقاية محور استجابتنا. وفي تجربتنا الوطنية، تكون السياسات الوقائية فعالة من حيث التكلفة بالمقارنة مع التدخلات الأخرى للسيطرة على فيروس/الإيدز. في المكسيك، حققنا زيادة قدرها ٨٩ في المائة في الاستثمار الاتحادي في المشاريع المشتركة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨، وحظينا على ذلك بإشادة دولية من برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أفضل الممارسات التي نمارسها. نحن ندرك أيضاً أن اكتشاف المرض أمر أساسي. ونعتقد أن الفحوص المحددة الأهداف بين الفئات السكانية الرئيسية المحددة في فرادى المجتمعات هي استثمار أفضل للموارد من الفحوص العامة للجماهير. وفي نفس الوقت الذي تحدد فيه الفئات الرئيسية، فهي أكثر فعالية في الوصول إلى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية وتقديم العلاج لهم، تمشياً مع مبادرة ٩٠-٩٠-٩٠. وقد ارتفع في المكسيك عدد الأشخاص الذي تم تشخيص إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشرية من ٤٣ في المائة إلى ٥٧ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٦، وهو ما يمثل تقدماً ويبين أن الكشف عامل هام في توفير الرعاية المتعلقة بالفيروس. ومن أجل القضاء على الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يرمي بلدي إلى الحد من عدد الحالات الجديدة بنسبة ٨٤ في المائة بنهاية عام ٢٠١٨. وتُظهر الأرقام الأولية لعام ٢٠١٧ أننا حققنا بالفعل

انخفاضاً بنسبة ٤٠ في المائة. وتتمثّل مهمتنا الرئيسية لتحقيق التخفيضات المقررة في زيادة الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل.

وإذ تُسلّم المكسيك بأن عدم المساواة والعقبات التي تعوق الوصول الفعال إلى الخدمات الصحية لجميع السكان لا تزال قائمة، فقد تعهدت بوضع بروتوكول لرعاية المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمخنثين ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس كجزء من التزامنا باليوم الوطني لمكافحة كراهية المثلية الجنسية في أيار/مايو ٢٠١٧. وقد تم وضع البروتوكول والمبادئ التوجيهية المحددة بشأن عدم التمييز في الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وثنائيي الجنس استناداً إلى التوصيات الدولية، كما تم إفرادها بوصفها من أفضل الممارسات من جانب برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبلدي ملتزم تماماً بالعمل من أجل حقوق المراهقين ونموهم. وفي هذا الصدد، أصدرنا في شباط/فبراير ٢٠١٦ استراتيجيتنا الوطنية لمنع حمل المراهقات بهدف ضمان الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، والتشجيع على اتباع أسلوب حياة الرعاية الذاتية بين الشباب. وتهدف تلك الاستراتيجية إلى الحد من معدلات الحمل بين المراهقات اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ و ١٩ سنة بنسبة ٥٠ في المائة وإنهاء الحمل بين الفتيات اللواتي تقلّ أعمارهن عن ١٤ سنة بحلول عام ٢٠٣٠.

إن الوفيات المرتبطة باجتماع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية مع السل هي أيضاً مسألة بالغة الأهمية، لأنها سبب رئيسي للوفاة بين المصابين بالفيروس، وبالتالي فإننا نختبر الإصابة بالسل لدى جميع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، والعكس بالعكس.

وتدرك المكسيك أننا ما زلنا أمام شوط طويل لنفيَ بالتزاماتنا في مجال مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ونكرر في هذا الصدد التزامنا بالجهود ونتّفق مع الأمين العام في تقريره بأن نهج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز، إلى جانب مبادرة الأمم المتحدة للإصلاح الشامل، ستتيح فرصاً لتسريع التقدم نحو القضاء على هذا الوباء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد ري توي (كمبوديا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن لي عظيم الشرف أن أخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن الحكومة الملكية لكمبوديا. وترحب حكومة بلدي بإتاحة هذه الفرصة الثمينة لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الالتزامات العشرة الواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠١٦. لقد أدى الإعلان السياسي دورا بالغ الأهمية في الارتقاء بمستوى الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا. وأود إبراز ما يلي من بين النتائج التي تحققت.

في عام ٢٠١٧ كان يقدر عدد المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية في كمبوديا بحوالي ٠٠٠ ٧٠ شخصا. وانخفض معدل انتشار الفيروس بين عامة السكان من ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٨ إلى ٠,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وانخفضت الإصابات الجديدة بالفيروس من حوالي ٠٠٠ ٢٠ مصاب في عام ١٩٩٦ إلى ٦٥٤ مصابا في عام ٢٠١٧. وفي عام ٢٠١٧ توفرت لنسبة ٨١ في المائة من النساء الحوامل المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية الخدمات اللازمة لمنع انتقال العدوى من الأم إلى الطفل. وحققت كمبوديا أعلى معدل تغطية للعلاج المضاد للفيروسات العكوسة في المنطقة بين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة ٩٧ في المائة – ٣١٥ ٥٨ شخص – العدد التقديري للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الملمين بوضعهم فيما يخص العلاج المضاد للفيروسات العكوسة بحلول نهاية عام ٢٠١٧. وانخفض عدد الوفيات المرتبطة بالإيدز من حوالي ٠٠٠ ٩ حالة في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٩٤ ١ حالة في

عام ٢٠١٧. وتعدُّ كمبوديا واحدة من سبعة بلدان تمكنت من بلوغ الهدف ٩٠-٩٠-٩٠ على نطاق العالم في عام ٢٠١٧. وفي أيار/مايو، شرّعنا قانونا متعلقا بالترخيص الإلزامي يضمن حصول كمبوديا على الأدوية الميسورة التكلفة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية وغيره من الأمراض المعدية وغير المعدية. وتلتزم الحكومة الملكية لكمبوديا بتمويل سنوي قدره ٢,٢ مليون دولار سنويا لتوفير العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة والموارد البشرية للفترة من ٢٠١٨ إلى ٢٠٢٠. ويعود الفضل في نجاح برنامجنا لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية إلى السياسة والإطار الاستراتيجي السليمين اللذين وضعناهما منذ ما يزيد على عقدين من الزمن. وتكمل أهدافنا واستراتيجياتنا الوطنية إطارنا القانوني بما يساعد عموما على تهيئة بيئة مواتية للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية.

وتمكنا من تحقيق هذا النجاح من خلال التزامنا السياسي الرفيع المستوى والمتعدد القطاعات، والتعاون الفعال بين الحكومة الملكية لكمبوديا والمجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهات الراعية له وشركاء التنمية، وكذلك اعتمادنا في وقت مبكر تدابير وقائية، بما في ذلك سياسة التقيد باستخدام الرفالات بنسبة ١٠٠ في المائة، فضلا عن الاختبارات المبتكرة بقيادة المجتمع المحلي والتعجيل بتحسين الحصول على العلاج. وإلى جانب هذا العمل على تهيئة بيئة تمكينية، بدأنا أيضا بذل جهود ترمي إلى زيادة القيادة المحلية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، مثل إدماج برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في سياسات سلامة المجتمعات القروية، ووضع إجراءات عملياتية موحدة لإدماج فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في خطط التنمية المجتمعية المحلية وإدماج الفقراء المصابين بالفيروس في عملية تحديد الهوية للفقراء.

وقد اعتمدت هذه الإنجازات اعتمادا كبيرا على الدعم الخارجي التقني والمالي. وبلغت الاستثمارات الدولية نسبة ٨٢ في المائة من تمويل التصدي للفيروس في بلدنا في عام ٢٠١٥. وبيّن التحليل الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة المشترك في عام ٢٠١٧ أن من المرجح أن يستمر انخفاض دعم الجهات المانحة خلال السنوات المقبلة. وإدراكا لهذا الانتقال الوشيك أنشيء فريق تقني عامل معني بالاستدامة برئاسة الهيئة الوطنية لمكافحة الإيدز وبرنامج الأمم المتحدة المشترك. وتحت الإشراف العام للهيئة الوطنية لمكافحة الإيدز، يسّر البرنامج تقييم التأهب للمرحلة الانتقالية وحدد المخاطر الرئيسية للفيروس في مرحلتي الانتقال والاستدامة في مجالات تقديم الخدمات والتكلفة والتمويل ومشاركة المجتمع المدني. وشملت التقييمات شدة التعويل على التمويل الخارجي لخدمات العلاج والوقاية للفئات السكانية الرئيسية، ونقص التمويل الذي يمكّن المجتمع المدني من العمل على نحو فعال، الأمر الذي يضعف القدرات الحالية في مجال الدعوة، والحاجة الملحة إلى تعزيز نظم المعلومات الصحية والقدرات الوطنية على التنبؤ وشراء الأدوية والسلع الأساسية.

وقبل ١٢ يوما فقط، اجتمع خلال يومي ٣٠-٣١ أيار/مايو ممثلون لدعم برنامج الأمم المتحدة المشترك وأصحاب المصلحة الوطنيين، بمن في ذلك ممثلو الحكومة الملكية لكمبوديا والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ومنظمات الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشري لوضع إجراءات للتخفيف من المخاطر التي تم تحديدها ووضع خريطة طريق لاستدامة التصدي للإيدز. وبذلك، أصبحت كمبوديا أول بلد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ يضع خريطة طريق لاستدامة التصدي للإيدز. وستكون خريطة الطريق لتحقيق الاستدامة – التي تشمل مصفوفة من التوصيات التي يتعين تنفيذها على مدى ١٠ سنوات للتخفيف من حدة المخاطر في الأجلين القصير والمتوسط – بمثابة منتدى لوضع

الخطة الاستراتيجية الوطنية المقبلة المتعددة القطاعات لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية للفترة من ٢٠١٩ – ٢٠٢٣.

وعلى الرغم من أن الحكومة الملكية لكمبوديا قد واصلت تدريجيا زيادة التمويل المحلي للتصدي للإيدز، فلا تزال البرامج التي تركز على الفئات السكانية الرئيسية بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات، مثلما كانت ممولة بالكامل من الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، الذي أنشأه المجتمع المدني. وفي عام ٢٠١٧ توفرت خدمات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية لنسبة ٦٠ في المائة من النساء العاملات في مجال المهن الترفيهية، ونسبة ٥٦ في المائة من الرجال الذين يمارسون الجنس مع الرجال، و ٨٠ في المائة مغايري الهوية الجنسانية، في حين توفرت خدمات الحد من الضرر لنسبة ٣٣ في المائة من متعاطي المخدرات بالحقن. وبعبارة أخرى، فإن البرامج المجتمعية للفئات الرئيسية من السكان هي الأكثر تضررا من غيرها نتيجة لتوقف المانحين عن الاستثمار في الاستجابة للإيدز في كمبوديا. ونظرا لهذه المسألة، تطلب كمبوديا أن يواصل برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهات الراعية له وكذلك الشركاء الدوليون الآخرون التركيز ليس على بلدان المسار السريع فحسب، بل أيضا على البلدان التي هي على وشك القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة إلا أنها تواجه تحديات في سد الثغرات المالية. إن تقليص المساعدة الإنمائية في كمبوديا يعرّض للخطر من هم في أشد الحاجة إليها ويهدد التقدم الجماعي المحرز صوب رؤية عالمية لانعدام الإصابات الجديدة بالفيروس وانعدام الوفيات المرتبطة بالفيروس، وكذلك انعدام التمييز المتصل بالفيروس.

وبعد اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي التزمنا فيها بعدم السماح بتخلف أحد عن الركب، حددت الحكومة الملكية لكمبوديا هدفا طموحا لها يتمثل في القضاء على الإيدز بوصفه تهديدا للصحة العامة بحلول عام ٢٠٢٥ أي بخمس سنوات سابقة للتاريخ المتفق عليه عالميا. وفي الختام، أؤكد مجددا التزام حكومة بلدي الثابت بتسريع وتيرة إحراز التقدم في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبالإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز لعام ٢٠١٦.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم في هذه القاعة، بعد الانتهاء من النظر في البند ٣٥ المعنون ”الصراعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي“.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.